الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم التجارية

تخصص: مالية علوم تجارية

عصرنة الجمارك كتوجه نحو ترقية التجارة الخارجية في الجزائر
-دراسة حالة مفتشية اقسام الجمارك بولاية الوادي 2017-2022-

إعداد الطلبة:

- تواتي عبد الرحمان

- فتوري محمد رفيق

- مانه عبد القادر

تحت إشراف الدكتور:

- د. عقبة خذير

لجنة المناقشة:

د.	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	رئيساً
د. عقبة خذير	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	مشرفاً ومقرراً
د.	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	ممتحناً

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

يقول تعالى في محكم كتابه ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

فالحمد لله الذي يقل مع جلاله حمد الحامدين، والشكر له على ما تفضل وأنعم والصلاة والسلام على خير المرسلين، نبي الله الأكرم.

ونتقدم بالشكر إلى من رسم لنا طريق النجاح ورعى هذه الثمرة منذ أن كانت فكرة في الأذهان إلى غاية اخراجها في هذه الصورة.

إلى الأستاذ: د. عقبة خذير

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعريف على اجراءات الجمارك في عصرنة الإدارة للمساهمة في ترقية التجارة الخارجية من خلال اجراء دراسة على مفتشية اقسام الجمارك لولاية الوادي، حيث قمنا بدراسة نظرية لمفهوم الجمارك بعرض مفهومها وأهدافها والادوار المنوطة بها والتعرف على التجارة الخارجية بعرض أبرز مفاهيمها من خلال عرض مفهومها وأهميتها وأسباب قيامها.

ومن ثَمّ قمنا بدراسة ميدانية على مفتشية اقسام الجمارك في ولاية الوادي اذ اجرنا تقييم لأداء المفتشية للفترة الممتدة بين 2017-2022، اذ استنتجنا ان هناك ارادة حقيقية وتحول استراتيجي واضح في عمل الادارة الجمركية الجزائرية من خلال بناء برنامج عصرنة الادارة الجمركية وما حققه من حصيلة مقبولة. كما ويوجد اهتمام كبير بالإطار التشريعي وتطويره وتبسيط القوانين والتسهيلات الجمركية من طرف ادارة الجمارك.

الكلمات المفتاحية: الجمارك، التجارة الخارجية، الأنظمة الجمركية، الاستيراد والتصدير.

Abstract:

The study aims to introduce customs procedures in the modernization of the administration to contribute to the promotion of foreign trade by conducting a study on the Inspectorate of the customs departments of the state of El-Wadi, where we did a theoretical study of the concept of customs by presenting its concept, objectives and roles assigned to it and identifying foreign trade by presenting its most prominent concepts by presenting its concept and importance and the reasons for doing so.

Then, we conducted a field study on the Inspectorate of Customs Departments in El-Oued Province, as we conducted an evaluation of the Inspectorate's performance for the period between 2017-2022, as we concluded that there is a real will and a clear strategic shift in the work of the Algerian customs administration through building a program to modernize the customs administration and the acceptable outcome it achieved. There is also great interest in the legislative framework, its development, and the simplification of customs laws and facilities on the part of the Customs Administration.

Keywords: Customs, Foreign trade, Customs regulations, Import and export.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

ملخص الدراسة

فهرس المحتويات I

قائمة الاشكال والجداول III

مقدمة..... 2

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لإدارة الجمارك..... 8

المطلب الأول: تعريف إدارة الجمارك..... 9

المطلب الثاني: دور ووسائل إدارة الجمارك..... 11

المطلب الثالث: التسهيلات الجمركية في التجارة الخارجية..... 14

المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية 18

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها 18

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية 23

المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية..... 25

المطلب الثاني: أدوات وأهداف السياسات التجارة الخارجية 30

المبحث الثالث: تقييم الدراسات السابقة..... 39

المطلب الأول: الدراسات العربية..... 39

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية..... 45

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة..... 48

الفصل الثاني: دراسة حالة مفتشية الجمارك لولاية الوادي

المبحث الأول: إدارة الجمارك بولاية الوادي..... 51

المطلب الأول: التعريف بمفتشيه أقسام الجمارك..... 52

المطلب الثاني: مهام مفتشيه أقسام الجمارك..... 53

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمفتشية أقسام الجمارك بولاية الوادي 54

المبحث الثاني: مساهمة إدارة الجمارك في التجارة الخارجية..... 57
المطلب الأول: التسهيلات الجمركية المتعلقة بالجانب الاجرائي لعملية الجمركة. 57
المطلب الثاني :التسهيلات الجمركية المتعلقة بالامتيازات الجبائية..... 60
المطلب الثالث :التسهيلات المقدمة بواسطة الانظمة الجمركية الاقتصادية 64
المبحث الثالث: سياسة الادارة الجمركية نحو ترقية التجارة الخارجية..... 69
المطلب الأول: سياسة الادارة الجمركية نحو ترقية التجارة الخارجية..... 69
المطلب الثاني: حصيلة التصدير بولاية الوادي من 2017 الى 2022..... 74
الخاتمة **90**
قائمة المراجع **95**

قائمة الاشكال والجداول

1. قائمة الأشكال

الشكل رقم 1: يوضح الهيكل التنظيمي لمفتشيه أقسام الجمارك بالوادي. 56
الشكل رقم 2: مخطط الاعمدة لحصيلة التصدير من 2017 الى 2022 بالوادي. 86

2. قائمة الجداول

الجدول رقم 1: يوضح التطور الوظيفي للرقمنة نظام الجمارك في الجزائر. 72
الجدول رقم 2: حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2017.....74
الجدول رقم 3: حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2018.....75
الجدول رقم 4: حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2019.....77
الجدول رقم 5: حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2020.....79
الجدول رقم 6: حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2021.....80
الجدول رقم 7: حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2022 موقفة في 2022/11/27..80

مقدمة

مقدمة

تسعى الدول الى تطوير اقتصادها عن طريق تحرير التجارة الخارجية والعمل من اجل ذلك يجعلها تتخذ جملة من التغيرات والاصلاحات اهمها على قطاع الجمارك الذي يعتبر من اهم الركائز التي يستند عليها الاقتصاد الوطني.

وتماشيا مع الوضع الراهن وفي ظل التطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي لم تجد الجزائر نفسها الا امام تغيير نهجها بعد ان كانت تتبع في تسيير اقتصادها على النهج الاشتراكي الذي لم يحقق النتائج المرجوة منه بسبب التبعية لصادرات المحروقات خصوصا بعد ازمة 1986 النفطية واتباع الاقتصاد الليبرالي لمواكبة هذه التغيرات, من اجل تحسين مستوى تبادلها الخارجي ورفع قدرتها التنافسية هذه الاصلاحات جاءت كدافع لتلبية رغبة الجزائر في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (WTO) وكذا لمساعدتها على ابرم اتفاقيات ومعاهدات مثل الاتفاقية الاورو – جزائرية التي كانت تحمل في طياتها اساسا تحرير التجارة الخارجية وتقديم تسهيلات للأنظمة الجمركية.

وتعتبر التجارة الخارجية له علاقة وطيدة مع ادارة الجمارك بحكم تواجدها على النقاط الحدودية ومراقبتها لتدفق السلع من الى الاقليم الجمركي، تعتبر ادارة الجمارك وسيلة تمتاز اساسا بالرقابة الجمركية وعرف هذا الجهاز ثورة حقيقية أو تغييرا كبير في السياسة الاقتصادية المتبعة من ناحية الانفتاح، تبني انظمة اقتصادية جمركية جديدة متمثلة في مجموعة من الاجراءات جمركية تحفيزية موجها اساسا لتسهيل الاجراءات المتمثلة في العبور, النقل, التخزين والاستعمال

وتحاول الحكومة اعطاء هذا الجهاز الصفة التي يجيب ان يظهر بها للاقتصاد الجديد الذي يرمي الى تحرير التجارة الخارجية فاذا قمنا بمقارنة الجمارك في الستينات واليوم نلاحظ تغير

كبير سواء من ناحية المهام أو من الهيكل التنظيم أو في التسهيلات التي يقدمها للمتعاملين الاقتصاديين التي تساهم في انعاش التجارة الخارجية وادخال استثمارات جديدة للبلاد ما تقوي المنافسة بين المتعاملين المحليين والأجانب في تقديم الافضل للمستهلكين.

أولا: الإشكالية

ان الانظمة الاقتصادية الجمركية تلعب دورا هاما في تحرير التجارة الخارجية حيث تعتبر شريان الاقتصاد نظرا لمكانتها في ادارة الجمارك ومن التسهيلات المقدمة لها بغرض تقديم اقصى مجهودات في فتح التجارة الخارجية واستقطاب الاستثمارات وتشجيع الصادرات.

لذا فإننا نجد أنفسنا أمام تساؤل التالي:

– كيف ساهمت الانظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية أهمها:

– ما المقصود بعصرنة قطاع الجمارك؟

– ما هي التجارة الخارجية؟

– كيف يمكن لعصرنة القطاع الجمركي ان يساهم في تسهيل التجارة الخارجية؟

– ما هي السياسات المنتهجة لتشجيع وتسهيل المبادلات التجارية الدولية؟

ثانيا: الفرضيات

كإجابة مبدئية للتساؤلات المطروحة نضع الفرضيات التالية:

– نقصد بعصرنة الجمارك تطوير قطاع الجمارك مواكبا للتطورات التكنولوجية على المستوي العالمي.

– التجارة الخارجية هي تدفق السلع والخدمات بين الدول.

– تساهم الادارة الجمركية في تسهيل التجارة الخارجية عن طريق تخفيف الاجراءات والاعفاءات وتسهيلات الجمركية.

– هناك تسهيلات معتمدة من طرف ادارة الجمارك لتشجيع المبادلات التجارية الدولية.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع الى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

الأسباب الموضوعية ترجع لأهمية موضوع الانظمة الجمركية الاقتصادية في التجارة الخارجية التي اصبحت من اهم الدوافع التي تساهم في تشجيع الاستثمار المحلي وزيادة المنافسة خصوصا في الاسواق العالمية.

الأسباب الذاتية الميول الشخصية لموضوع ادارة الجمارك ما ادى الى زيادة الرغبة في معرفة عن قرب كيفية عملها وكيفية مساهمتها في تحرير التجارة الخارجية.

رابعا: أهمية وأهداف الدراسة

على هذا الأساس تظهر لنا أهمية دراسة الموضوع في تسليط الضوء على اهم مهام للإدارة الجمارك وكيفية مساهمتها في تحرير وتطوير التجارة الخارجية وذلك عن طريق تقديم تسهيلات بالنسبة للأنظمة الجمركية الاقتصادية، كذا خلق انظمة عالمية تزيد من مرونة أكبر في مجال المعلوماتية عن طريق تسريع الحصول على المعلومات وتقليل الاخطاء والتكاليف والوقت.

خامسا: حدود الدراسة

تكمن حدود الدراسة في الإطار المكاني والزماني لها، اذ ان النتائج التي سيتم التحصل عليها نتائج لتحليل مجموعة من البيانات المجمعة في إطار مكاني محدود، اذ أجرينا البحث على مفتشية الجمارك لولاية الوادي للفترة الممتدة ما بين 2017-2022.

سادسا: المنهج المتبع

نظرا لطبيعة الموضوع لشقيه النظري والتطبيقي نجد أن المنهج الوصفي يناسب القسم الأول من الدراسة وذلك لبناء إطار نظري للموضوع، أما القسم الثاني المختص بالدراسة التطبيقية فقد نتبع فيه منهج دراسة حالة واعتمادا على الاختبارات الإحصائية نظرا لملاءمته لذلك القسم.

سابعا: هيكل الدراسة

لقد افتتحنا بحث بمقدمة تحتوي على تمهيد للموضوع وطرح للإشكالية تساؤلاتها الفرعية وغيرها من العناصر.

ثم في الفصل الأول الذي كان يتعلق بإطار المفاهيمي حول الجمارك والتجارة الخارجية حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث الأول حول ماهية الجمارك والثاني عن ماهية التجارة الخارجية ثم في المبحث الثالث عرضنا مجموعة من الدراسات التي سبقتنا في دراسة هذا الموضوع ومن ثم قارناها بدراستنا الحالة.

وفي الفصل الثاني قمنا بإجراء دراسة تطبيقية عن مفتشية اقسام الجمارك لولاية الوادي حيث عرضنا نبذة عن المفتشية واقسامها والمهام والادوار المنوطة به ومن ثم عرضنا جملة من الأرقام والاحصائيات عن دورها في لتصدير والتجارة الخارجية للفترة ما بين 2017-2022.

وفي الأخير ختمنا دراستنا بخاتمة حاولنا فيه تقديم حوصلة ما جاء في هذه الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد:

في القديم كانت التجارة في المجتمعات البشرية تعيش في اقتصاد مغلق، حيث ظهرت على شكل مقايضة داخل البلد الواحد. ومع التطور المتواصل عبر الزمن ازدادت الحاجات بتنوع عدد السكان وتنوع سلوكهم الاستهلاك ورغباتهم الذي ادى بضرورة الانتقال من اقتصاد معلق الى اقتصاد مفتوح، وذلك بالانفتاح على العالم الخارجي. فنظرا لما تلعبه التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني وتطويره من خلال تصريف فائض المنتجات الوطنية وجلب ما يحتاجه السوق الوطني من السلع والخدمات على شكل واردات وجب من الضروري التحكم فيها بإسناد مهام مراقبتها للإدارة الجمركية التي تعتبر من أبرز واحد الدعائم الرئيسية في الاقتصاد الوطني من خلال التشريعات والبنود التي تقو بتطبيقها كما تعد من اهم ادارات الدولة.

يعتبر قطاع الجمارك أحد القطاعات التي تمنحها الدولة اهتماما كبيرا، كما يعد إحدى الركائز الأساسية التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني، إذ تهدف إلى تحقيق المهام المنسوبة إليها باستعمال الوسائل الأساسية لإدارتها، ولذلك أصبح من الضروري وجود إدارة من خلالها يتم تطبيق سياسة جمركية فعالة تتماشى مع التطورات الاقتصادية.

سنحاول في هذا الفصل تقديم نظرة شاملة حول التجارة الخارجية الجمارك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لإدارة الجمارك

المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية

المبحث الثالث: تقييم الدراسات السابقة والحالية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لإدارة الجمارك

مواكبة للتطورات والتحولات الاقتصادية السريعة التي شهدها العالم، سعت الجزائر كدولة لتطوير اقتصادها الوطني من خلال إنشاء وتطوير نظام جمركي.

المطلب الأول: تعريف إدارة الجمارك

الجمارك جهاز إداري وتنظيمي تابع لوزارة المالية يتولى تنفيذ ورسم السياسة الجمركية لها بناء على الأوامر والتعليمات التي تصدرها الحكومة وفق إطار قانوني وتعليمات محددة وُضعت من قِبل الدولة بما يكفل تحقيق المصلحة العليا للبلاد من حيث حماية الاقتصاد الوطني والرقابة على الواردات والصادرات ودعم الصناعات المحلية وبناء الأمن الاجتماعي وذلك من خلال مكافحة التهريب والمخدرات والرقابة على السلع والأشخاص بما يكفل تحقيق إيراد مالي للدولة وحماية أمنها[1].

وتعد الجمارك الجزائرية أداة فعالة لضبط الاقتصاد بصفة عامة، وضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة، كما تسهر بكامل أعضائها على تطبيق القوانين واختراع التشريعات التي تنضم المبادلات الاقتصادية وتحركات الأشخاص ووسائل النقل البرية والبحرية وكذا الجوية من وإلى الخارج.

تنص المادة 28 و29 من قانون الجمارك على أن الجمارك عبارة عن جهاز إداري يعمل على تطبيق واحترام التشريعات التي جاء بها القانون الجمركي التي تنظم المبادلات التجارية وتحركات الأفراد، فهي تمارس عملها في سائر الإقليم الجمركي وفق الشروط المحددة في هذا القانون، إذ أنها تنظم منطقة خاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية والبرية، وتشكل هذه المنطقة النطاق الجمركي، والنطاق الجمركي الجزائري يشتمل على:

[1] خالد عليان سليمان، علي أحمد الشاقية، إدارة التخليص الجمركي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص 134.

- منطقة بحرية تتكون من المياه الإقليمية كما هي محدودة في التشريع المعمول به.
- منطقة برية تمتد على الحدود البحرية من الساحل إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم من الشاطئ وعلى الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم منه[1].
- يمكن تمديد عمق المنطقة البرية من النطاق الجمركي بقياس متغير إلى غاية 60 كلم وبذلك بموجب قرارات يتخذها وزير المالية بعد أخذ رأي وزير الدفاع الوطني ووزير الخارجية[2].

والجمارك مصلحة عمومية ذات طابع إداري توضع تحت وصاية وزارة المالية وإطار عملها واسع حيث تتدخل في كل عمليات التجارة الخارجية وذلك بمراقبتها كل الصادرات والواردات[3].

كما أن الجمارك الجزائرية عبارة عن إدارة عامة تسهر عند الاستيراد والتصدير على تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية والتشريع الذي يضبط العلاقات المالية مع الخارج ومراقبة ذلك[4].

ونشير إلى أن الجمارك في اللغة العربية معنيان[5]:

الأول: ما يؤخذ على البضائع التي تقطع حدود البلاد من اقتطاعات خروجها ودخولها...، تُعرف بالمكوس سابقا، ونُسمى الضرائب أو الحقوق والرسوم حاليا.

---

[1] : راجع نص المادة 28 ونص المادة 29 من قانون الجمارك.

[2] : القانون 98-10 المؤرخ في 26 ربيع الثاني 1419 الموافق لـ 19 أوت 1998، الصادر بـ (ج.ر) المؤرخة في 01 جمادى الأول 1419 الموافق لـ 23 أوت 1998، العدد 61 المتعلق بقانون الجمارك.

[3] : رواني نادية، الاعتماد على حقوق الملكية الفردية، التقليد والقرصنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2003، ص 37.

[4] : المادة 03 من قانون الجمارك.

[5] : موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة التهريب في الجزائر، درا الحديث للكتاب للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص 91-92.

الثاني: دائرة أو مصلحة مكلفة بمراقبة الحدود وحماية الاقتصاد واستيفاء الحقوق والرسوم على البضائع التي تقطع الحدود، سواء من خلال الاستيراد أو التصدير.

المطلب الثاني: دور ووسائل إدارة الجمارك

ككل إدارة تستثمر إدارة الجمارك مجموعة وسائل مختلفة لتبلغ أهدافها وتحقق مختلف المهام المكلفة بها.

أولا: دور إدارة الجمارك

وتتأرجح الآراء حول مهام الجمارك بين:

1) مهام جبائية:

وتتمثل في تحصيل الرسوم والضرائب التي يدفعها المستورد والمصدرون للجمارك طبقا لقانون التعريفات الجمركية والقوانين الأخرى ذات الصلة[1].

2) مهام اقتصادية:

وتتمثل مجمل المهام الاقتصادية لإدارة الجمارك في:

- حماية الاقتصاد الوطني، إن الجمارك تعمل على حماية المنتوج الوطني من المنافسة غير الشرعية كما تفعل وتطبق قانون جمركية الإغراق[2].
- حماية الصناعات الناشئة بحماية مؤقتة ونسبية تتماشى والظروف الاقتصادية[3].
- ترقية المبادلات الخارجية وفق ما تنص عليه المادة 09 من قانون الجمارك المتعلق بحماية المنتوج الوطني.[4]

---

[1] بوعون يحياوي نصيرة، الضرائب الوطنية والدولية، دار النشر Page Bleues، الجزائر، 2010، ص 191.

[2] مقنعي فتيحة حرم ملوح، تحسين الأداء الجمركي في ظل نظام التجارة العالمية، نوميديا للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 143.

[3] بوعون يحياوي نصيرة، المرجع السابق، ص 192.

[4] راجع نص المادة 09 من قانون الجمارك المتعلق بحماية المنتوج الوطني.

3) ادوار أخرى للجمارك

للجمارك الجزائرية مهام أخرى غير التي تندرج ضمن المجال الجبائي والمجال الاقتصادي وهي محددة في التشريع الجمركي من خلال المادة 03 والتي تنص على:

- تتمثل مهمة إدارة الجمارك على الخصوص فيما يأتي[1]:
  - تنفيذ الإجراءات القانونية والتنظيمية المخولة لإدارة الجمارك على البضائع المستوردة أو المصدرة وكذا البضائع وذات المنشأ الجزائري الموضوعة تحت نظام المصنع الخاضعة للمراقبة الجمركية.
  - إعداد الإحصائيات التجارية والخارجية وتحليلها.
  - السهر طبقا للتشريع على حماية الحيوان والنبات والتراث الفني والثقافي.

ثانيا: وسائل إدارة الجمارك:

قصد القيام بالمهام السالفة الذكر على أحسن وجه تستعمل إدارة الجمارك وسائل عديدة كفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة المرجو بلوغها.

وتنقسم هذه الوسائل إلى:

الوسائل القانونية والوسائل المادية والبشرية.[2]

1) الوسائل القانونية:

وتتمثل في:

- **قانون الجمارك[3]:**

[1] القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 أوت 1998، المعدل والمتمم للقانون رقم 79-07 المؤرخ في 25 جويلية 1979 (ج.ر) ع 30 المؤرخ في 24 جويلية 1979، المتضمن قانون الجمارك (ج.ر) .ع 61 المؤرخ في 23 أوت 1998.

[2] مولود ديدان، قانون الجمارك، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2012، ص 10.

[3] قانون الجمارك، 98-10.

يُعتبر أول وسيلة تتبعها إدارة الجمارك، وتعتمد عليه لأنه عبارة عن مرشد جمركي، يحمي موظفي مصلحة الجمارك عند أداء وظائفهم وكذلك يُعتبر بمثابة مرجع يتضمن التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاط الجمركي، ويتم تطبيق هذا القانون عبر كامل التراب الوطني، وقانون الجمارك يتضمن (340) مادة ونص قانوني؛ وحسب هذا التعديل الجديد لقانون سنة 1992م، وبعد مصادقة البرلمان عليه أصبح في سنة 2000 يحتوي على (400) مادة ونَص قانوني موزع على (15) فصل:

- **قانون المالية[1]:**

هو عبارة عن وثيقة تتضمن النفقات الإجمالية للدولة إضافة إلى الضرائب المباشرة وغير المباشرة ويصدر مرة في بداية كل سنة وعلى إدارة الجمارك أن تتبع كل ما جاء فيه من تغيرات:

2) الوسائل المادية:

وتُعرف بأنها مختلف الوسائل التي تستعملها مصالح الجمارك والتي تتمثل في ميزانية التجهيز والتسيير، حيث أنه في آخر السنة تُحَدّدُ الميزانية المالية من طرف إدارة الجمارك وتُوضع في قانون المالية وتتكون ميزانية التسيير من:

أجور العمال، نفقات الهاتف، نفقات التكوين وتكاليف الصيانة... [2]

3) الوسائل البشرية:

وتتمثل في العنصر البشري بين إطارات، أعوان الجمارك وهم أعوان الدولة، إذًا فإن تنظيم الإدارات في مصالح الجمارك تختلف باختلاف المهام الموكلة إليهم، ابتداءً من المدير العام إلى

[1] الأمر، رقم 06-09 المتضمن قانون المالية لسنة 2007.

[2] بوعون يحياوي نصيرة، المرجع السابق، ص 193.

غاية عون المراقبة وقد لجأت إدارة الجمارك إلى إنشاء مراكز لتكوين الإطارات والأعوان قبل الانضمام لميدان ممارسة أعمالهم[1].

المطلب الثالث: التسهيلات الجمركية في التجارة الخارجية

تهدف التسهيلات الجمركية إلى تقديم اجراءات أكثر بساطة للمتعاملين الاقتصاديين والتي تساهم في تسريع وتيرة الشكليات المتبعة وتمتص جملة من المشاكل والعراقيل التي تواجه تواجههم.

المادة 115 مكرر (القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 غشت سنة 1998) تشمل الأنظمة الجمركية الاقتصادية ما يأتي: العبور المستودع الجمركي القبول المؤقت إعادة التموين بالإعفاء، المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية، التصدير المؤقت. تمكن الأنظمة الجمركية الاقتصادية من تخزين البضائع وتحويلها واستعمالها أو تنقلها بتوقيف الحقوق الجمركية والرسوم الداخلة للاستهلاك، وكذا كل الحقوق والرسوم الأخرى وتدابير الحظر وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي الخاضعة لها[2].

أولا: العبور الجمركي

يقصد بنظام العبور الجمركي، الوضع التي تكون فيه البضائع تحت المراقبة الجمركية، المنقولة من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر برا أو جوا مع وقف الحقوق والرسوم الجمركية وتدابير الحظر ذات الطابع الإقتصادي، كما تضمنته المادة 125 من القانون الجمارك[3].

[1] مقنعي فتيحة حرم ملوح، المرجع السابق، ص 147.

[2] أحسن بوسقيعة، قانون الجمارك برتي للنشر، الجزائر، 2013، ص 55.

[3] أحسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص 59.

للاستفادة من العبور، يجب على الملتزم إكتتاب تصريح مفصل يحتوي على التزام مكفول يلتزم بموجبه، تحت طائلة العقوبات، بتقديم البضائع المصرح بها إلى المكتب المحدد وبترصيص سليم في الآجال المحددة وعبر طريق معين وهذا ما تضمنته المادة 127 من قانون الجمارك.

ثانيا: نظام الاستيداع الجمركي

يقصد بالاستيداع الجمركي «l'entrepot des douanes» الوضع الجمركي الذي يمكن من تخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية في المحلات المعتمدة، من قبل إدارة الجمارك مع توقيف الضرائب والرسوم الجمركية، وإجراءات الحظر، وغيرها من الإجراءات الجبائية والجمركية الخاضعة لها[1]. حسب المادة 129 من قانون الجمارك؛ والمستودعات هي عبارة عن المكان أو الميناء الذي تودع فيه البضائع تحت إشراف الادارة الجمركية، في ظل الأوضاع التي تجيز تعليق الرسوم وفق لقانون الجمارك، وهي نوعان عامة وخاصة، أما المخازن في الأماكن أو الأبنية المعدة لتخزين البضائع مؤقتا لحين سحبها وفقا للأوضاع الجمركية المحددة، وسواء كان هذا المخزن يدار بواسطة الجمارك مباشرة، أو من قبل إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة[2].

إن شروط الاستفادة من الاستيداع الجمركي لكل بضاعة لم تتغير ما عدا الشرط الأخير المتعلق بإصدار قرار حظر بعض السلع والبضائع مؤقتا، إن أصبح هذا الأخير يصدر عن المدير العام للجمارك وليس كما كان الشأن في السابق (قبل إصلاح الهياكل التنظيمية الجمركية) يصدر من وزير المالية والوزراء المعنيين؛ ويبدأ تنفيذ نظام الاستيداع فور توافر البضاعة على

[1] أحسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص 60.

[2] محمد سعد الرحاحلة وإيناس الخالدي، مخل لدراسة علم الجمارك، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 204.

شروط القبول في الاستيداع كما تتم عمليات إرسالها من مستودع إلى آخر أو إلى مكتب جمركي بواسطة رخصة إلغاء ثم أصبحت تتم تحت نظام العبور.

1. المستودع العمومي:

يفتح المستودع العمومي لجميع المستعملين لإيداع مختلف أنواع البضائع عدا تلك المستثناة تطبيقا الأحكام المادة 116 من القانون الجمارك[1].

فالمستودع العمومي في متناول كل المتعاملين الاقتصاديين ولا يقتصر على فئة دون أخرى، حيث يرخص بالعمل بهذا النظام بقرار من وزير المالية بناء على اقتراح مصلحة الجمارك، يحدد بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص، على الشروط والاوضاع الخاصة بمواصفات المستودع وادارته[2]؛ وتبلغ مدة البقاء البضائع بالمستودع سنة، يجوز مدها سنة أخرى عند الاقتضاء لأسباب ومبررات تقبلها الجمارك، كما يجوز لوزير المالية تخفيض المدة أو اطالتها؛ حيث لا يسمح في المستودع العام بتخزين البضائع الممنوعة والمتفجرات والمواد الشبيهة لها والمواد القابلة للاشتعال والبضائع التي تظهر فيها علامات الفساد، تلك التي ينجم عن وجودها في المستودع أخطار تؤثر سلبا عن المنتجات الأخرى، ما لم يكن المستودع مخصصا لذلك.

2. المستودع الخاص:

يمنح المستودع الخاص كل شخص طبيعي أو معنوي لاستعماله من أجل ايداع البضائع المرتبطة بنشاطه وذلك في انتظار الحاقها بنظام جمركي آخر مرخص به[3].

[1] أحسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص 61.

[2] محمد سعد الرحاحلة وايناس الخالدي، مرجع سابق، ص 205.

[3] أحسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص 64.

يدعى المستودع الخاص مستودعا خصوصيا عندما يوجه الى تخزين بضائع يستلزم حفظها منشآت خاصة. حسب المادة 154 من قانون الجمارك تحدد شروط الفتح والتسيير ومصاريف التسيير، إذا اقتضى الأمر على نفقة المستفيد من جراء تدخل إدارة الجمارك، وإغلاق المستودعات الخاصة بمقررات من المدير العام للجمارك حسب المادة 156 من قانون الجمارك.

يجرى تحديد الإجراءات المحددة لنظام المستودع المخصص، وسيره بنفس الإجراءات التي تحكم نظام المستودع العمومي، إلا في جانب طبيعة البضائع التي تقبل في هذا النظام، ومدة مكوثها فيه المحددة بعامين.

وكقاعدة عامة يشترط للترخيص في اقامة مستودع عام أو خاص أن تتوافر الضمانات التي تغطي جميع التزامات صاحب المستودع الناشئة عن قانون الجمارك[1].

3. المستودع الصناعي:

إن المستودعات الصناعية، حسب المادة 160 من قانون الجمارك وما جاء في مضمونها، هي محلات موضوعة تحت مراقبة إدارة الجمارك، حيث يرخص للمؤسسات بتهيئة البضائع المعدة للإنتاج قصد التصدير، مع وقف الحقوق والرسوم التي تخضع لها هذه البضائع المودعة ويمكن تهيئتها ضمن نظام المستودع الصناعي؛ المنتجات المصنوعة المقبولة للتعويض الكمي الذي يتم بمقتضاها هذا التعويض أي هي نفس البضائع والمنتجات والشروط المعتبرة في نظام القبول المؤقت؛ البضائع المستوردة، البضائع التحويلية أو المعالجة اضافيا قصد التصدير[2].

[1] محمد سعد الرحاحلة وإيناس الخالدي، مرجع سابق، ص 207.

[2] أحسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص 73.

المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية

تقوم التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي بدور مهم للنشاطات وتوفيرها احتياجات البلاد من سلع والخدمات غير متوفرة عن طريق الاستيراد كما تقوم بتصريف فائض الانتاج المحلي عن طريق التصدير لذا تحتل التجارة الخارجية مكانة بارزة في النشاط الاقتصادي خصوصا انها ساعدت الكثير من الدول على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

أولا: تعريف التجارة الخارجية وأهميته

استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاته وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية.

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سببا من أسباب الحروب أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها[1].

يقصد بالتجارة الخارجية "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"[2].

كما يمكن أن نعرفها بأنها مجموعة القواعد القانونية المنظمة للأعمال التجارية والقائمة على أساس التدفقات المالية والمادية والخدماتية المتبادلة بين الدول، حيث جانب الصادرات يعبر عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد والقابلة للتحول إلى دول أخرى بينما تعبر الواردات عن العجز المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني في تغطية جزء من الطلب الكلي، كما أنها بصفة

[1] LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, *2005*. Page *12*

[2] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1996 ص.13

مختصرة تعبر عن كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة ، أو بطريقة أخرى هي التي تتم بين الدول خلال عمليات الإستراد والتصدير حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة إلى أخرى وفق إجراءات إدارية و مالية .

إضافة إلى التعاريف السابقة يمكن أن نضيف أن التجارة الدولية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة وتتكون من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة.

أما فيما يخص مفهوم التجارة الدولية والتجارة الخارجية فهناك من يعتبرهما وجهان لعملة واحدة لكن هناك من يقول أنه إذا انتقلنا إلى مصطلح "التجارة الدولية " لنعرف الفرق بينه وبين مصطلح "التجارة الخارجية"، فإنه يمكن القول أن الاختلاف بينهما كبير: فالمصطلح الثاني– أي التجارة الخارجية – جزء من المصطلح الأول – أي التجارة الدولية – فهذا المصطلح يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية، ويضيف إليها كل صور التبادل الدولي التي نراها في عالمنا المعاصر بحيث تشمل كل من:

- **التبادل الدولي السلعي:** أي التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي.
- **التبادل الدولي الخدمي:** أي التجارة الخارجية في إطارها المعنوي.
- **الهجرة الدولية:** أي انتقال عنصر العمال بين دول العالم.
- **الحركة الدولية لرؤوس الأموال:** أي انتقالها بين دول العالم المختلفة.

– **التوافق البيئي:** وهو أحد منجزات "جولة الأرجواي" الثامنة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وقد اكتسب تعميم وانتشار مصطلح التجارة الدولية بعدا رسميا في إطار هذه الجولة حيث أحلت اصطلاح تحرير التجارة الدولية محل اصطلاح التجارة الخارجة[1].

فيقصد بالتجارة الدولية التجارة الخارجية أي تلك التي تمارس خارج الحدود السياسية للدول، وان عالم اليوم كعالم الأمس في حاجة إلى تبادل السلع، الخدمات والتكنولوجيات ورؤوس الأموال، كما هي في حاجة إلى التّعاون في مجال الهجرة والسياحة.

على الرغم من أن التجارة سواء داخلية أو خارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل[2] فقد جرت عادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية إلى تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استناداً إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية [3] :

. التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.

. اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.

. التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة، في حين أن التجارة الداخلية تتم في ظل نظام واحد.

. وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.

---

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2005، ص32.

[2] عادل أحمد حشيش: أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، مصر، ,2002ص 12

[3] حمدي عبد العظيم: مرجع سابق، ص 14

تقوم التجارة الدولية على قاعدة ثابتة هي قاعدة التصدير والاستيراد، وإذ كان من المتصور أن تستورد دولة أكثر مما تصدر أو تصدر أكثر مما تستورد فإنه من النادر وإن لم نقل من المستحيل أن توجد دولة خارجة عن هذه الحلقة [1].

وقد برزت التجارة الدولية كحل لمعضلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيات، أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل.

تكمن أهمية التجارة الخارجية في أنها تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج والدخل والعمالة) وعلى الأسواق النقدية والمالية (اسواق النقود والصرف الأجنبي)[2].

لقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والإقليمية على مدى الخمسة عقود الأخيرة في زيادة درجة الترابط بين دول العالم وإلى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على اقتصاديات مختلف دول العالم.

تتجلى أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

[1] عيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الدولي الجزء، الأول (بدون دار النشر وبلد النشر)، اكتوبر 1999 ص 31.

[2] طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الاردن 2004 ص 14.

– تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول وتربطها مع بعضها البعض.

– تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار.

– تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري.

هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه.

إن الاتجاه الطبيعي هو ارتفاع مستوى الدخل القومي وازدهار التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف زيادة انتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف تزايدت عندئذ قدرة الدولة على التصدير الخارجي فالتاريخ الاقتصادي لبريطانيا، ألمانيا واليابان مثلا يشير بوضوح إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي يصاحبه زيادة حجم التجارة في هذه الدول. أما آثار التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية فيتضح أكثر من أي وقت مضى ، ذلك أن هذه الدول تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية ، ولذلك يكون متوسط الدخل فيها منخفضا ، فيقل بذلك مستوى الاستهلاك ومستوى الصحة العامة والتعليم وتنخفض الإنتاجية ، وتقل الاستثمارات مما يؤدي إلى هبوط مستوى الدخل، وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد واذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها ، فلن يتغير وضع التخلف ولن تحدث تنمية حقيقية , ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا في الخروج من هذه الدائرة خاصة عند تشجيع الصادرات ، فينتج

عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات ِ الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية ويتم الوصول في النهاية إلى زيادة تكوين رؤوس الأموال والنهوض بالتنمية الاقتصادية .

. نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة

كخلاصة يمكن القول أن التجارة الدولية ساهمت في السابق في ميلاد وتطوير الرأسمالية وتساهم حاليا في تقدم العديد من الدول كالدول الصناعية الجديدة (دول جنوب شرق آسيا مثلا) التي تطورت بفضل حجم صادراتها بالأساس، فكلما تطورت هذه التجارة ارتفعت مداخيل الدول من العملة الصعبة ومن وسائل الإنتاج الأخرى مما ينعكس إيجابيا على اقتصادها الداخلي.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

تقوم التجارة بين الدول لنفس أسباب قيامها داخل الدولة الواحدة وفي كلتا الحالتين تتخصص الأقاليم بسبب وجود موارد معينة لدى بعضها غير موجودة لدى البعض الآخر، مما يجعل مثل هذا التخصص معقولاً ومربحا، كأن تملك إحدى هذه الدول مساحة كبيرة من الأرض وعددا قليلاً من السكان نسبيا، ويعتبر هذا أفضل مزيج من الموارد الإنتاجية اللازمة للتربية المثلى للأبقار مثلا وتمتلك دولة أخرى أراضي قليلة وكثيرا من العمال الماهرين ورأس المال، ومثل هذا المزيج يحقق إنتاج صناعيا أفضل، فتتخصص الأولى في إنتاج الأبقار وبيع اللحوم، وفي المقابل تتخصص الثانية في المنتجات الصناعية وبيعها إلى الدولة الأخرى.

يتم تبادل القدر الأكبر من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة وتحدث هذه التجارة لأن دخل معظم الناس في تلك الدول يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع، وكذلك لأنها

تمتلك معظم الصناعات المتخصصة ومنه يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية[1]:

-عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.

- وجود فائض في الإنتاج.

- الحصول على أرباح.

- رفع مستوى المعيشة.

التخصص الدولي: إن الدول سابقا لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم.

تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية: إذ يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى: يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تباينا كبيرا، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصراً أساسيا في إنتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن.

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق ص. 16.

– **اختلاف ظروف الإنتاج:** فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا، فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

– **اختلاف الميول والأذواق:** فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية

تساهم السياسات التجارية في مواجهة مشاكل قطاع المعاملات الخارجية، أي معاملات الدولة مع العالم الخارجي، سواء من خلال تشجيع الصادرات الاقتصاد القومي أو ترشيد، وارداته، وخصوصا أن هدف هذه السياسة هو دعم السياسة الاقتصادية العامة، فيما يتعلق بميزان المدفوعات وتحقيق العجز الخارجي، لاسيما أن هذه المشكلة تواجه معظم الدول النامية بالقدر الذي يقلل من معدلات النمو الذي يؤدي إلى زيادة درجة اعتمادها على العالم الخارج سواء الحصول على احتياجاتها الأساسية أو الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مشروعاتها الاستثمارية[1].

أولا: مفهوم ومبررات السياسات التجارية

إن حقيقة وجود دول مستقلة عن بعضها سياسيا واقتصاديا وبأهداف مختلفة ومتناقضة في كثير من الأحيان، جعل كل بلد يسعي إلى تحقيق مصالحه حتى ولو على حساب الدول الأخرى، لذا اختلفت السياسات المتبعة من طرف كل دولة حسب ما تقتضيه مصالحها الوطنية، وتراوحت بين التحرير والتقييد أو الحماية. وقد أدى هذا الاختلاف مناقشات ومناظرات فكرية حادة تعكس

[1] سهير محمد السيد حسن ومحمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، الناشر مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2005، ص ص 15–16.

طبيعة وحركية التجارة الخارجية، حيث دافع كل طرف عن أفكاره متحججا بجملة من الحجج التي يتخذها ذريعة لتبرير مبادئه.

1. مفهوم السياسة التجارية:

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية، بغرض تحقيق بعض الأهداف، وتتعدد وسائل تلك السياسة، والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية بصفة عامة، تبعا للنظام الاقتصادي السائد فيمكن التمييز بين الوسائل السعرية والوسائل الكمية والوسائل التنظيمية، وتلك الوسائل تميز في الواقع الدول التي تأخذ بنظام اقتصاديات السوق[1]؛ وتعرف السياسات التجارية كذلك بأنها مجموعة القوانين التي تنظم أداة ميزان المدفوعات، أي إدارة الصادرات والواردات السلعية والخدمية وغيرها من المعاملات الرأسمالية، والتي تؤثر على الفائض أو العجز في إجمالي الدخل من خلال المعاملات للدولة. ولذلك نجد أن السياسة التجارية تتعلق بإدارة التجارة الخارجية للدولة والتي تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج القومي والاستثمار والادخار والنمو الاقتصادي؛ وتعتبر سياسة الحماية التجارية، هي مجموعة من القواعد والاجراءات والتدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الخارجية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وحرية التجارية هي التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، مع التقليل من التدخل الحكومي في التجارة الخارجية.

2. مبررات سياسات التجارة الخارجية:

إتجهت السياسات التجارية إلى إتجاهين يتمثل الأول في سياسة الحرية حيث يرى أنصار هذا الإتجاه أن حرية التجارة الخارجية دون قيود يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية

[1] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003، ص 296.

الاقتصادية، أما الاتجاه الثاني فيرى وجوب حماية التجارة الخارجية من بعض المؤثرات الخارجية، وفيما يلي سنقوم بدراسة مبررات أنصار كل الاتجاهين ولكن نجد دعاة الحماية أن حججهم ليست بالضرورة تقوم على اعتبارات اقتصادية بل هناك بعض المبررات السياسية والأمنية وغيرها.

أ. مبررات سياسة حرية التجارة الخارجية[1]:

لقد دافع الفيزيوقراط على حرية التجارة ومنعوا بذلك الحكومات للتدخل في الشؤون الاقتصادية، ويعتبرون أن مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، ولا تتعارض مع مصلحة الجماعة، وقدم أنصار الحرية عدة مبررات نذكر أهمها:

تمكن الدولة من مزايا تقسيم العمل، والتخصص الجغرافي، وأن حرية التبادل تسمح لتوسيع السوق مما يسمح لتقسيم العمل على نطاق دولي.

إن أنصار الحرية يبررون وجود حرية التبادل من خلال اختلال النفقات النسبية، ويرجع ذلك إلى عوامل الإنتاج التي توجد بنسبة متباينة في الدول المختلفة حسب نظرية " هيكشر – أولين"، ولن تتحقق هذه النظرية إلا في ظل حرية التبادل.

إن حرية التجارة كفيلة أن تمنع وجود المنشآت والهيئات الاحتكارية الإقليمية أو الدولية، إذ أن التعريفات الجمركية وسياسات الحماية هي التي تهيئ الجو لوجود مثل هذه الاحتكارات.

وحسب أنصار الحرية يعتبرون أن الرسوم الجمركية لها عدة عيوب، فإن أصحاب الأعمال التي يفرض عليهم رسوم جمركية قد تفقدهم قدرتهم التنافسية رغم أن دراسات الجدوى تثبت عكس

[1] سامية قلياشي، الانتقال من qattالى omc وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999–2000؛ ص ص 29–30.

ذلك قبل فرض الرسوم، كما أن الرسوم الجمركية تجبر المستهلك على دفع ضريبية غير ضرورية مما يؤدي إلى زيادة في النفقات المعيشية.

ب. مبررات سياسة الحماية في نظام التجارة الخارجية:

إن أنصار الحماية لا ينكرون أهمية حرية التجارة ومالها من مزايا في التقسيم الدولي والتخصص إلا أنهم يعتبرون أن ظروف معينة تقتضي تطبيق شكل من أشكال الحماية، ونقسم فيما يلي مبررات سياسة الحماية إلى قسمين مبررات عامة ومبررات اقتصادية.

*** المبررات العامة:**

– ضرورة مساعدة الصناعات الوطنية وحمايتها لأن ذلك كفيل ببقاء الأموال داخل البلاد من خلال الحصول على السلع المحلة بدلا من استيرادها، إلا أن هذه الطريقة قد تؤدي بالدول الأخرى للمعاملة بالمثل بتقليص من وارداتها وهذا قد يقلص صادرات تلك البلد أيضا.

– من مبررات السياسة الحمائية هي جانب الأمن، حيث تفضل الدول إنتاج الأسلحة محليا دون الأخذ بالاعتبار الجانب الاقتصادي ترقبا لفترات الحرب.

– من مبررات السياسة الحمائية هي المعاملة بالمثل حيث إن كثيرا من الدول بعد الحرب العالمية الأولى اتبعت سياسة حماية تجارتها، وذلك بوسائل متعددة منها الرقابة على الصرف الخارجي، فرض الرسوم الجمركية، إلا أن هناك من يرد على هذه السياسة باعتبارها تزيد من الضرر الذي يحدثه فرض الحماية.

*** المبررات الاقتصادية:**

– تنويع الاقتصاد؛ قد تهدف الحكومات إلى توسيع إنتاجها من السلع، بغض النظر عن الميزة النسبية التي تتمتع بها في بعض المنتجات، وقد تكون المزايا اجتماعية لتشجيع اقتصاد أكثر تنوعا، وقد يترتب على ذلك مخاطر منها التقدم التكنولوجي، وهنا تستعمل الحكومة وسائل

الحماية كالرسوم الجمركية ونجد أن الحكومات تقوم بتشجيع اقتصاد أكثر تنوعا عن طريق حماية الصناعات التي لا يمكن بدون ذلك أن تكون منافسة.

– التقليل من التقلبات في الدخل الوطني؛ وذلك نظرا للتقلبات الدورية لأسعار السلع الرئيسية التي تؤدي بالبلد أن يشهد أسعار منخفضة لسنوات، وبعد فترة يهد أسعار مرتفعة جدا، وهنا الدخل الوطني يكون خاضعا لتلك التقلبات، وهنا نجد الحكومة تفضل التضحية ببعض الدخل من أجل تقليل التقلبات التي لها انعكاسات اجتماعية خطيرة، فتلجأ الحكومة لسياسة حمائية توسع من خلالها عدة صناعات تكون أقل حساسية دوريا.

– تعديل شروط التبادل الدولي؛ لأن قيود التجارة يمكن أن تستخدم أحيانا لتحويل شروط التجارة لصالح بلاد تنتج وتصدر نسبة كبيرة من العرض العالمي لسلعة ما، كما قد تستخدم لتحويل شروط التبادل التجاري لصالح بلاد تكون نسبة كبيرة من الطلب العالمي على سلعة ما لا تقوم باستيرادها من الخارج، إلا أن هذه الوسائل قد تؤدي إلى تخفيض الناتج العالمي وهذا يمكن أن يجعل من الممكن بالنسبة لمجموعة صغيرة من البلاد أن تكسب لأنها تحصل على نصيب أكبر بقدر كاف من الناتج العالمي الأصغر، ولكن إذا قامت الدول الأجنبية ترفع رسومها الجمركية فقد يؤدي ذلك إلى أن يكون دخل كل بلد منخفض.

– الحماية ضد التصرفات غير العادلة بواسطة منشآت الحكومة الأجنبية؛ ومن هذه التصرفات غير العادلة والتي تضر بالصناعات المحلية سياسة الإغراق بواسطة الحكومات الأجنبية، ويقصد بالإغراق استيراد سلعة رخيصة أي الحصول على السلعة من الخارج بثمن أقل من ذلك الذي يضمن المنتجين المحليين ربحا معقولا، ويعرفه بعض الكتاب على أنه البيع في الخارج بثمن يقل عن نفقة الإنتاج.

-حماية الصناعة الناشئة؛ إعادة الصناعة الناشئة لها وفرات حجم كبيرة لأن التكاليف والأسعار تكون مرتفعة عندما تكون الصناعة صغيرة، ولكن بعد ذلك تخفض التكاليف كلما نمت الصناعة فنجد أن البلدان النامية لها صناعة غير قادرة على أن تنافس الصناعات الأجنبية العريقة لذا تلجأ إلى تقييد التجارة لحماية صناعتها الناشئة من المنافسة الأجنبية، وهي تنمو حتى تتمتع الدولة بمزايا التصنيع وعندئذ تستطيع الدولة إزالة الحماية دون أن يصيبها ضرر.

المطلب الثاني: أدوات وأهداف السياسات التجارة الخارجية

تعتبر السياسات التجارية من بين أهم المحاور التي تهتم بها الدولة، إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى وذلك لما لها من آثار متعددة على مسار وتنظيم التجارة الخارجية، وهذا ما جعلنا نبرز أدوات وأهداف السياسات التجارية.

أولا: أدوات السياسة التجارية

إن للسياسة التجارية أدوات تمكن من التأثير على التجارة الخارجية لبلد ما سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن أهم هذه الأدوات[1]:

1. نظام المنع أو الحظر: المقصود بالحظر أو المنع هو أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج ومن هنا يتبين أن الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو عليهما الاثنين معا، وعندئذ قد يكون الحظر على جميع السلع وعلى جميع البلاد، وقد يكون جزئيا على بعض السلع أو على بعض البلاد، وفي جميع هذه الحالات لا يعتبر الحظر نظاما للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل الدولي، ولهذا فهو يعتبر خطرا على التجارة الدولية وينقسم الحظر إلى نوعين هما[2]:

[1] جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، طبعة الرابعة، دار النهضة العربية، 1990، ص ص 162-169.

[2] عادل احمد حشيش ومجدي محمود شهاب أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الاسكندرية، 2000، ص ص 243-245.

1.1. الحظر الكلي: وهو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج ويعرف الحظر الكلي باسم سياسة الاكتفاء الذاتي، أي أن الدولة المعنية تحاول أن تعيش بما لديها من موارد إنتاجية وتعزل نفسها عن بقية دول العالم، وهدفها من وراء ذلك ما تسميه الاستقلال الاقتصادي عن العالم.

وتعتبر سياسة الاكتفاء الذاتي في الواقع هي محاولة لإلغاء التبادل الدولي، وبهذا نقول أنها سياسة فاشلة عملا، وأن الدول التي حاولت تطبيقها لم تنجح، وكما أن هذه السياسة خاطئة من الناحية النظرية، فهي سياسة تحاول التغلب بالقوة على حقيقة مسلمة وهي التفاوت الموجود بين الدول، وكما تحاول أن تفرض على الدول أن تشبع حاجاتها بنفسها.

2.1. الحظر الجزئي: ويعني أن الدولة تمنع التبادل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو بعض السلع، وكثيرا ما تتبع هذه السياسة في أوقات الحروب، إذ نجد الدول تمنع التعامل مع رعايا الدول المعادية، وكما تحظر تصدير سلع تعتبر سلعا أساسية لاقتصاد الحرب، وقد تفرض الدولة حصار على بلد من البلدان فتحظر الاستيراد منه والتصدير إليه، وفيما عدا الحروب نصادف الحظر الجزئي عادة في حالتين، حالة الحظر لأسباب صحية والحظر الأسباب مالية، فعند انتشار الأوبئة في بلد من البلدان تقرر البلاد الأخرى منع الاستيراد والتصدير إليه، وحالة احتكار الدولة استيراد سلعة من السلع، تحظر استيرادها[1].

2. الرقابة على الصرف: يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظيم التعامل في النقد الأجنبي حيث لا يتسنى لأي شخص شراء أو بيع النقد الأجنبي إلا في الحدود التي تنص عليها التنظيمات، وتعتبر الرقابة على الصرف وسيلة فعالة للتحكم في التجارة الخارجية، ويمثل هذا مثلا عند استيراد سلعة معينه فيمنع أو يقلل تخصيص الاعتمادات لمستورد بها، ولا يقف

[1] نفس المرجع، ص 245.

الأمر عند تحديد كمية النقد الأجنبي التي تخصص لاستعمال معين ، بل غالبا ما يقترن هذا بإتباع أسعار صرف متعددة للتمييز بين الاستعمالات المختلفة للنقد الأجنبي فعندما تكون السلعة ضرورية تخصص لها اعتمادات النقد الأجنبي اللازم للاستيراد بسعر منخفض أما إذا كانت السلعة أقل أهمية فيخصص لها كميات من النقد الأجنبي بسعر صرف معتبر نسبيا أما في ما يخص الصادرات فتشجيها يعني أن سلطة الرقابة على النقد تقوم بشراء الصرف الأجنبي من مصدر هذه السلع بسعر صرف أعلى كأن تشتري الدولار المتحصل في تصدير المنتجات بسعر أعلى من الدولار المتحصل من تصدير القطن مثلا[1].

3. الإعانات[2]: يقصد بها تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدم للصادرات، والهدف منها هو إعطاء دفعة للصادرات لتمكنها من الوقوف أمام الأسواق الخارجية، إلا أن هذه الإعانات عندما تطبق من طرف بلد ما، تواجه بفرض رسوم وإيرادات عليها من بلد أو بلدان أخرى، كسلاح مضاد لمنع هذه الإعانات، من هنا تلجأ الدول لمنح الإعانات للصادرات بدرجة كبيرة نظرا للمشاكل المتعلقة بتمويل الإعانات مثل فرض "ضرائب" وكذا الموجهات الدولية من فرض رسوم على الواردات.

4. نظام الحصص: يقصد منه فرض قيد كمي على الصادرات والواردات من سلعة معنية فإذا طبق نظام الحصص على الواردات فقد يكون القصد منه تقليل الطلب على الصرف الأجنبي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، وقد يكون القصد أيضا حماية الإنتاج المحلى من المنافسة الأجنبية.

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 23.

[2] جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص ص 169-170.

أما فيما يخص الصادرات فيكون القصد منه المحافظة على التموين القومي من السلعة التي يفرض عليها، أي ضمان وجود كميات كافية وبأسعار مناسبة للمستهلكين المحليين، كما أن هذا النظام أداة فعالة للتحكم في التجارة فله أيضا أثار عملية تتمثل في انتشار الفساد والرشوة في محاولة الحصول على أكبر حصة، وكذلك تكريس الاحتكار، وعزل السوق المحلية على الأسواق الخارجية والحد من فرض الاختيار أمام المستهلك.

5. تراخيص الاستيراد: يقصد بها تلك التصاريح التي تمنح للأفراد أو الهيئات تمكينا لهم لاستيراد سلعة معنية من الخارج وتلجأ الدولة لهذه الأداة من أدوات السياسة التجارية عندما تتحكم أزمة ميزان المدفوعات بها في الصورة عجز مستمر وندرة شديدة في العملات الأجنبية، فهي إذن وسيلة فعالة للرقابة على التجارة الخارجية ولكن لها مساوئ أيضا من "رشوة وفساد"، وهذا لارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع تكاليف التنمية، إذن فهذه السياسة غير مستحبة للتطبيق على الواردات للسلع الضرورية[1].

6. اتفاقات التجارة والدفع: هو إتفاق بين دولتين، ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية، وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان ويحدد اتفاق الدفع العملية التي تتم على أساسها عمليات تسوية المدفوعات التجارية، فتعتبر إتفاقات التجارة والدفع من وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الدولية ، والحكمة من اللجوء إليها هي ضمان تعادل الحقوق والديون الناتجة عن تعامل بلد مع البلدان الأخرى، ومن أهم النتائج التي تترتب عن اعتماد بلد ما بدرجة كبيرة، اتفاقات التجارة والدفع في العمليات التجارية الخارجية، وفي تجزئة ميزان المدفوعات

[1] عيمي فوزي، مرجع السابق، ص 43.

يصعب الحديث عليه نظرا لاستحالة استخدام الرصيد الموجب مع بلد لتسوية الرصيد السالب مع بلد آخر[1].

7. **التكتلات الاقتصادية:** تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة الخارجية بين عدد محدود من الدول. وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنضمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية. ويمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي تتخذ عدة أشكال أهمها:

– **منطقة التجارة الحرة:** أي تلتزم كل دولة بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، مثل منطقة التجارة الحرة الأوربية.

– **الاتحاد الجمركي:** ويتفق مع سابقه من حيث إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية، على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج، مثل اتحاد البينيلوكس بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج الذي عقد في لندن في 1944.

– **السوق المشتركة:** تمثل الاتحاد جمركي بالإضافة الى إلغاء القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء.

– **الاتحاد الاقتصادي:** هو السوق المشتركة التي تشمل السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وذلك بغرض إقامة هيكل متكامل، ولإزالة التباين في تلك السياسات بين الدول الأعضاء.

– **الاندماج الاقتصادي الكامل:** هو أعلى مرحلة يمكن أن يصلها التكامل الاقتصادي فيصبح هذا التكتل عبارة عن دولة واحدة لها حدود موحدة ولا يوجد بينها قيود جمركية مع عملة موحدة.

[1] خالد عليان سليمان، مرجع سابق، ص 109.

8. الرسوم الجمركية: هي ضرائب تفرض على السلع عند عبورها الحدود الدولية، وتفرض الضرائب على السلع الداخلة إلى البلاد وهي تدعى بالرسوم على الواردات أو على السلع الخارجية من البلاد وتسمى بالرسوم على الصادرات، وتنقسم الرسوم، إلى رسوم قيمية: وهي تلك التي تفرض لنسبة مئوية من قيمة السلعة محل الضريبة، ورسوم النوعية: تلك التي تفرض كمبلغ معين على وحده السلعة محل الضريبة، وهذا الأخير هي الأسهل من حيث إداراتها من الرسوم القيمية.

كما تفرض الرسوم الجمركية لغرضين، فتوجد رسوم غرضها جلب إيرادات للخزينة العامة وتكون هذه على السلع التي يتمتع الطلب عليها بمرونة سعريه منخفضة، وعند فرض الرسوم الجمركية يترتب عليها ارتفاع الثمن، أما الرسوم التي تفرض بغرض حماية الإنتاج المحلى فهي تفرض على السلع المنافسة للإنتاج المحلى ويمكن أن يتعدى الغرض من فرض هذه الرسوم إلى تحقيق الغرضين معا أي جلب إيرادات للخزينة العامة وحماية الإنتاج الوطني[1].

ثانيا: أهداف السياسة التجارية

هناك أهداف متعددة للسياسة التجارية، ولعل أكثر الأهداف انتشارا هي تحقيق موارد للخزانة العامة، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، وحماية الاقتصاد الوطني من خطر التقلبات الخارجية، وإعادة الدخل الوطني وحمايته، ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى ثلاث مجموعات رئيسية اقتصادية، اجتماعية، إستراتيجية.

1. الأهداف الاقتصادية: وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي[2]:

[1] جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص ص 163-164.

[2] عادل احمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 235.

1.1. تحقيق موارد للخزانة العامة: فقد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، وفي الكثير من الحالات يعتبر الحصول على الموارد المالية بهذه الطريقة أكثر فعالية وأكثر قبولا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود، وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل.

2.1. تحقيق توازن ميزان المدفوعات: تختلف إجراءات استعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات باختلاف نوع الاختلال في هذا الميزان، ورغم عدم الرغبة في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات إلا أن حالة العجز هي الحالة التي تسبب الكثير من الاضطرابات، ويتم التوازن في هذه الحالة في التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه، ولابد أن يتم اختيار الإجراءات التي تكفل تحقيق هذا الهدف مع عدم الإخلال بأهداف أخرى للاقتصاد الوطني وقد يقتضي هذا مثلا تقليل الطلب على الواردات غير الضرورية بوسائل عديدة مع عدم المساس بالواردات من السلع الضرورية.

3.1. حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية: قد تستهدف السياسة الاقتصادية في ظل ظروف معينة، حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، ولذلك يعتبر هذا أيضا أحد أهداف السياسة التجارية، والمقصود هنا عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي في بعض الفروع، وتظهر ضرورة الحماية في هذا المجال متى كانت النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، ومتى تبين لأسباب مختلفة أن الحفاظ على الإنتاج المحلي أمر جوهري.

4.1. حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق: ويقصد بالإغراق البيع بسعر يقل عن التكاليف الإنتاجية في الأسواق الخارجية، على أن تعرض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق

المحلية، وبما أنه نوع من التمييز السعري بين السوق المحلية والسوق الخارجية، وبهذا المعنى هو أحد أسلحة الحرب الاقتصادية، إذ يعتبر وسيلة غير مباشرة لكسب السوق الخارجية على حساب المنتجين المحليين في هذه السوق وعلى حساب المنتجين الخارجيين الذين يصدرون إليه، ولذلك فإن الدولة التي تستشعر أية بادرة للإغراق تسارع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها الوطني، فتتدخل بفرض الرسوم الجمركية وأحيانا بمنع الاستيراد.

5.1. حماية الصناعات الناشئة: تعتبر حجة حماية الصناعات الناشئة من أقوى الحجج لتدخل الدولة في طريق حرية التجارة، ولا شك أن منطق حماية الصناعات الناشئة منطق مقبول وخصوصا في الدول النامية، فبعض هذه الدول تتوفر على إمكانات كبيرة في مجال إنتاجي معين، ولكن إذا أنشئت هذه الصناعات وتركت دون حماية لتنافس مثيلاتها في الدول الأخرى المتقدمة فلا شك أن انقضائها مؤكد.

2. الأهداف الاجتماعية: وتتمثل الأهداف الاجتماعية في الآتي[1]:

1.2. حماية مصالح فئات اجتماعية معينة: كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلع معينة، وهنا تتغلب مصالح هذه الفئات طبقا لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوة السياسية في المجتمع إلى مصالح المجتمع في مجموعة.

2.2. إعادة توزيع الدخل الوطني: فقد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل الوطني بين الطبقات المختلفة، ومن بين ما تلجأ إليه السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف، وعادة ما تستخدم أكثر من أداة في هذا السبيل، ففرض الرسوم الجمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات العوامل الأخرى، يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلع ويزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الداخل، ونادرا ما يعلن إعادة توزيع الدخل الوطني لهدف من أهداف السياسة

[1] عادل احمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص ص 237-238.

التجارية، ولكن تظافر هذه السياسة مع غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى، تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف.

3.2. الأهداف الإستراتيجية: ويقصد بالأهداف الإستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الإستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة، في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة التجارية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد كلية ونفس الشيء ينطبق على الإنتاج الحربي والمجالات الأخرى.

المبحث الثالث: تقييم الدراسات السابقة

في هذا المبحث سنعرض من خلاله الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع بحثنا ومن ثم مقارنتها مع دراستنا الحالية وما جاء فيها.

المطلب الأول: الدراسات العربية

1. صهيب عبداوي وآخرون، دور الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ALGEX، 2018، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الوادي، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي تقوم به الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وذلك لإبراز النتائج التي حققتها سواء كانت إيجابية أو سلبية. وتتجلى أهمية هذه الدراسة الى كون التجارة الخارجية موضوع حساس مرتبط بالاقتصاد الوطني لجأنا الى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بغية التعرف على واقع الصادرات الجزائرية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج مفادها:

أن ترقية الصادرات خارج المحروقات ضرورة حتمية لتنمية قطاع التجارة الخارجية خاصة والنهوض بالاقتصاد الجزائري عامة.

اتخذت السلطات العمومية عدة إجراءات وتدابير محفزة في مختلف الميادين والمجالات وتهدف من خلالها إلى تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات (تنويع المنتوجات، الوجهات، تطوير القطاع الخاص).

تسجيل قطاع الصادرات خارج المحروقات لنتائج ضعيفة على صعيد المبادلات التجارية الخارجية وذلك لعدم تطبيق الإجراءات المقررة من طرف السلطات العمومية على أرض الميدان

واقتصار على عقد الندوات وإمضاء المراسيم والقرارات دون أي تطبيق لتبقى حبرا على الورق وحبيسة لأدراج المكاتب.

أن بعث شيء من الحيوية على هذا القطاع أمر مفروض وحتمية لا نفر منها تمليها علينا عدة معطيات على الساحة الدولية والوطنية.

2. سياح عبد الله وقرافي عثمان، واقع تصدير للمنتجات الفلاحية في الجزائر، 2017، جامعة احمد دراية أدرار، الجزائر.

حيث يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى ابراز تطور الانتاج الزراعي بالجزائر، ومحاولة الوقوف على أهم المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع الفلاحة ومحاولة التعرف على السياسات والاستراتيجيات المنتهجة من طرف الدولة في ميدان التصدير ومحاولة تشخيص واقع التصدير بالجزائر ومعرفة التحفيزات المقدمة من طرف الدولة في مجال تشجيع الصادرات الفلاحية.

وآلت الدراسة في الأخير إلى النتائج التالي:

يعتبر التصدير من بين استراتيجيات النمو والتي تحقق للمؤسسات المصدرة للمنتوجات الفلاحية مكاسب إيجابية حيث تسمح لها بتحقيق أرباح.

لم تساهم بشكل كبير الإصلاحات الزراعية التي قامت بها الجزائر في تحسين الانتاج، حيث أن الإصلاحات كانت مجرد نظرية أكثر منها تطبيقية، وظلت القرارات التنموية مركزية ولم يكن للفلاحين دور فعال في صنع القرار، مما انعكس على هذه الإصلاحات بالفشل، وللإشارة في هذه الفترة كانت الجزائر تواجه مشاكل داخلية خاصة الأزمة الأمنية التي أوقفت عجلة التنمية، وأصبح الاستقرار الأمني من أولويات الحكومة، وكان الوضع الاقتصادي حرج، خاصة الارتفاع المستمر في. حجم المديونية بقوة جراء أزمة 1986.

يلعب التصدير دورا مهما في إنعاش الاقتصاد الوطني.

هناك ضرورة لتبني استراتيجية للتنمية الصادرات في الجزائر.

3. سناء مطياف، آليات تحفيز الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة حالة مؤسسة المخللة القسنطينية الكبرى، 2014، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

وتهدف الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تقدمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات. والحدة من التبعية الأحادية للتصدير والمساهمة في زيادة حجم الصادرات وبالتالي الزيادة في النمو الاقتصادي.

واستخلصت الدراسة النتائج التالية:

واقع التصدير في الجزائر مازال يعتمد على الصادرات النفطية وبالتالي ما زال ناقوس الخطر يهدد الاقتصاد الجزائري.

هناك ضرورة لتبني إستراتيجية تنمية الصادرات في الجزائر.

وجود حركة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن ما زالت جد ضعيفة في تحقيق النمو الاقتصادي.

قلة ومحدودية الطرق والتحفيزات الحكومية التي تشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير حيث أن فعالية آليات تحفيز الصادرات خارج المحروقات من أجل رفع صادرات المؤسسات الصغيرة وذا الموضوع عن طريق تبني استراتيجية تنمية الصادرات المتوسطة في الجزائر غير ناجعة ويجب زيادة الاهتمام خارج المحروقات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. كريم جايز، دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية، دراسة مقارنة بين الإمارات العربية المتحدة ومصر والجزائر، رسالة ماجستير، جامعة مسيلة، 2012.

تناولت هي الرسالة المناطق الحرة من حيث الجانب النظري محاولة منه معرفة ماهية المناطق الحرة وإضافة لتحديد خصائصها والأنظمة المشابهة لها، تلك تحديد دورها حياتها وبعض الأهداف التي أنشأت لأجلها، محدد العوامل المتحكمة في نجا المناطق الحرة وتأثيرها على التجارة الخارجية في البلدان العربية مقارنا بين المناطق الحرة في جبل علي وبورسعيد وبلارة.

وقد استعانت الرسالة في البداية بالمنهج التاريخي لعرض التطور التاريخي لهي المناطق ثم أتبعت بالمنهج الوصفي لسرد الأفكار، أما تأثير المناطق الحرة على التجارة الخارجية فاستعمل المنهج التحليلي لإبراز مقدار هيا التأثير، وفي آخر الدراسة أنتهج المنهج المقارن، وقد توصلت الدراسة إلى أن المناطق الحرة ظاهرة قديمة وجديدة وعدم الإجماع على تعريف موحد ومحدد توصف به، فنجاحها يتوقف على توفر عدة مقومات وحزمة من العوامل.

توصلت الدراسة إلى أن فشل منطقة بلارة الحرة بجيجل في تحقيق أهدافها بالرغم من كل ما سخرته الدولة لغياب التخطيط المسبق، وقلة الخبرة والعامل السياسي والأمني وعدة عراقيل مازالت تحت الستار، أما منطقة جبل علي الحرة فقد فرضت لنفسها مكانة مهمة في التجارة الخارجية.

6. زير مي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، 2010، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف في الاقتصاد الجزائري في مراحل الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق.

مراجعة الإصلاحات الخاصة بالتجارة الخارجية الجزائرية.

الوقوف على النقائص والمعوقات في قطاع التجارة الخارجية في الجزائر.

مدى نجاح سياسة التحرير على مستوى التجارة الخارجية الجزائرية ومنافسة المنتجات العالمية.

تقدير تجربة التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق.

وقد خلُصَتْ في الأخير إلى هذه النتائج:

إن الأزمة التي مرت بها الجزائر بسبب الاعتماد على المورد الوحيد في التصدير، وهو البترول دفعت بها إلى تحرير تجارتها الخارجية، وبالتالي عملية التحرير جاءت كحتمية وليست خيار بالنسبة للجزائر.

حرية التجارة تتطلب نجاعة المؤسسات الاقتصادية وأنّ تكون مؤهلة للمنافسة الخارجية.

إنّ نجاح عملية تحرير التجارة الخارجية مرهون بالقيود التي تقع على الدولة وبطبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة والاستقرار على كل المستويات، الاجتماعية، السياسية والأمنية وغيرها، والجزائر بدأت في تحرير التجارة الخارجية وارساء قواعد اقتصاد السوق في ظروف جد صعبة، كانت بمثابة عائق حقيقي للقيام بعملية تحرير التجارة الخارجية وضمان نجاحها.

أبدت الجزائر إرادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير وترقية التجارة الخارجية، وذلك بانتهاج سياسة إصلاح اقتصادي، وبسنّ التشريعات والقوانين، وتخصيص الأموال اللازمة من خلال برامج الدعم والإنعاش الاقتصادي، لكن رواسب وتبعات عملية التحول من نظام مركزي إلى اقتصاد السوق والإرث الكبير الذي ورثته عن نظام التسيير السابق، حال دون تحقق النتائج بالقدر المطلوب.

إنّ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتّجارة، لا يعني إلاّ فتح أسواقها أمام الدول المتقدمة كما أنّه لا يتوانى عن وضع المؤسّسات المحلية الهشّة في امتحان صعب.

إن لعملية تحرير التجارة الخارجية آثار سلبية على عديد النشاطات الاقتصادية نظراً لرفع القيود على السلع الأجنبية التي ترد إلى الأسواق المحلية، مما دفع بالسلع الوطنية التي هي في معظمها غير قادرة على منافسة سلع ذات جودة عالية وأسعار منخفضة نوعاً ما، إلى الركود وهو ما سوف يخلق مشاكل للمؤسسات الجزائرية.

ينجم عن تحرير التجارة آثار إيجابية حيث يمكن للفرد المستهلك الاختيار بين عدة سلع محلية ومستوردة.

7. **أطروحة لنيل شهادة دكتوراه من إعداد مراد زايد عوان، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر**، حيث اعتمد في دراسة بحثه على محاولة الوصول إلى التعرف على الإدارة الجمركية والنظام الجمركي من خلال قيامه بمنح لمختلف التعاريف المعطاة لهذا القطاع وكذا محاولة دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على الدور الذي يمكن أن تلعبه خصوصا بالنسبة للجزائر من خلال التحول الذي عرفه اقتصادها، وكذا محاولة دراسة مدى استجابة هذا القطاع الحساس وقدرته على مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين.

8. **دراسة طويل آسيا بعنوان دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة،(2002)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر** حيث حاولت الطالبة في دراستها توضيح دور وآفاق قطاع الجمارك في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية من خلال التعرض إلى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة العالمية وما ينجر عنه من آثار خاصة على مستوى الجمارك بصفة عامة دون التطرق إليها بالتفصيل، كإشكالية تطبيق مختلف الاتفاقيات العديدة في هذا المجال الحساس.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1. **Albert W. Veenstra: ''Sustainable and resilient transport and trade facilitation in times of pandemic and beyond: key challenges and opportunities 12–14 July 2022 The future role of customs''.**

حيث تضمن هذا مقال حول دور المستقبلي للجمارك ومبادئها الاساسي في حماية المواطنين والشركات والاقتصاد كما بين اهمية تنفيذ الاجراءات الجمركية حيث تساهم في بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية والثروة الاقتصادية

كما بين المسؤوليات الجديد للجمارك كتركيز تقليل من المنتجات التي تحتوي على غازات التي لها تأثير في الاحتباس الحراري.

ولقد تطرق ايضا الى بعض التوصيات المستقبلية للجمارك نذكر منها توحيد بعض اللوائح وتحسين ممارستها بناءَ على الاشراف القائم على النظام وتعميم الرقمنة.

2. **Almas Uzzaman and Mohammad Abu Yusuf: ''World Customs Journal: ''The role of Customs and other agencies in trade facilitation in Bangladesh: hindrances and ways forward Md''**

حيث يهدف الكاتب في هذه المجلة الى تحديد دور خدمة الجمارك والوكالات الحكومية الاخرى في تسيير التجارة في بنغلاديش حيث تم استخدام مزيج من مصدر البيانات الاولية والثانوية في الدراسة فتوصل ان التجار يواجهون تأخيرات بسبب كثرة الاجراءات الرسمية خاصة في جمارك.

فقامت منظمة الجمارك العالمة برؤية واسعة للجمارك في القرن الحادي والعشرين حيث تم دعم التنمية الدولية والامن والسلام من خلال تامين التجارة الدولية وتسهيلها في عالم العولمة سريع التغير ومن الضروري زيادة الترابط بين جميع الوكالات والاطراف المشاركة في تجارة الدولية وسلاسل التوريد للسفر.

وجاءت ايضا في دراسة التركيز على تيسير التجارة وتشجيعها وزيادة الاستثمار والنمو

– التقيد بتنفيذ اللوائح الدولية المتعلقة بالحظر والقيود على الواردات والصادرات.

– تسهيل التجارة من طرف الجمارك ولقد كان تحدي الرئيسي للجمارك هو تحقيق توازن بين اهداف المتعارضة، أي تخليص السريع لتسيير التجارة.

– تنفيذ تدابير الرقابة لحماية الصحة العامة والاقتصاد والامن المجتمع.

3. **Gilles Montagnat-Rentier and Christian Bremeersch ''The Multifaceted Role of Customs and Its Importance for the Economy and Society''**

حيث تهدف هذه الدراسة الى: تطوير الإجراءات الجمركية، المعقدة في بعض الأحيان لإدارتها، والتي مكنت الشركات من الاستفادة الكاملة من السياسات والحوافز التجارية، وبدون التسميات الموحدة للسلع الجمركية وتسمياتها الأجنبية كانت إحصاءات التجارة والسلطات والشركات قد فاتتها معلومات مهمة لاتخاذ القرار. الجمارك هي إدارة متعددة التخصصات أكثر من معظمها وهو الفاعل الرئيسي ضد جميع أشكال تدفقات التجارة غير المشروعة، لذلك فهو كذلك تشارك في الاستجابة للعديد من التهديدات ، مثل بيع المنتجات المقلدة فإن مهمة إدارة الجمارك تتكون من ثلاثة عناصر، كلها المتعلقة بالتجارة الدولية في السلع: العنصر الضريبي (تحصيل الإيرادات، مباشرة ودعما للإدارة الضريبية)، والعنصر الاقتصادي (تنفيذ ومراقبة بعض السياسات الاقتصادية الحكومية)، ونصر الحماية والأمن (حماية صحة المواطنين وحماية المجتمع من النشاط الإجرامي عبر الحدود). الأهمية النسبية والأولوية.

4. **Zhang Shujie and Zhao Shilu: ''THE IMPLICATION OF CUSTOMS MODERNIZATION ON EXPORT COMPETITIVENESS IN CHINA''.**

الغاية من هذه الدراسة والهدف منها هي أن تتحمل إدارات الجمارك مسؤوليات تنظيمية تهدف إلى ضمان أمن المعاملات الدولية؛ كما أنها تسهل، إلى أقصى حد ممكن، التجارة الدولية، ولا سيما في عالم اليوم التنافسي. في الواقع، وظائفهم تذهب وراء تيسير التجارة في حد ذاته. يمكن القول إن إدارة الجمارك تؤدي أربعة الأدوار: مستشار السياسة ومنفذ السياسات وميسر التجارة ومزود الأمان.

تهدف الدراسة الحالية، المستندة إلى تجارب الجمارك الصيني، إلى تحديد الممارسات الجيدة في تعزيز القدرة التنافسية التصديرية من خلال تحديث الجمارك. ال ورقة تبحث في العلاقة بين العمليات الجمركية والقدرة التنافسية للصادرات، المراجعات المبادئ والأنماط العامة لتحديث الجمارك، وتقترح النماذج ذات الصلة.

ثم يدرس تحديث الجمارك الصينية، بما في ذلك هدفها واستراتيجيتها، المبادرات والتدابير الرئيسية، فضلا عن التأثير العام لعادات حديثة على توسيع الصادرات. أخيرًا، يتم تقديم بعض الاستنتاجات والاقتراحات.

5. **Chris Milner, Oliver Morrissey and Evious Zgovu: "Trade Facilitation in Developing Countries''.**

الهدف من هذه الدراسة هو التوجه إلى التدابير الرامية إلى تيسير التجارة بنشاط على أنها ضرورية لمساعدة البلدان النامية في توسيع التجارة والاستفادة من العولمة. يعرّف موقع منظمة التجارة العالمية على الإنترنت تيسير التجارة بأنه "تبسيط ومواءمة إجراءات التجارة الدولية لجمع البيانات المطلوبة لحركة السلع في التجارة الدولية وتيسيرها وإبلاغها ومعالجتها". وفي إشارة إلى تيسير التجارة، حيث تتناول هذه الورقة أربع قضايا. أولاً: يقدم القسم 2 مراجعة واسعة لأنواع التكاليف التي تم تناولها في إطار تمويل الإرهاب وكيفية ارتباطها بالتجارة، وثانيًا، يأخذ في الاعتبار الأدلة على آثار التحسينات في تمويل التجارة (على سبيل المثال، على التدفقات التجارية أو كفاءة الإيرادات). ثالثًا، يقدم القسم 3 بعض الأمثلة على تدابير معينة لتحسين تمويل الإرهاب، ويوضح مدى فعالية هذه الإصلاحات، وعادة ما يؤدي إلى زيادة الإيرادات وكفاءة التحصيل وتقليل أوقات التخليص الجمركي. رابعًا، ينظر القسم 4 بإيجاز في تكاليف النقل كعنصر من عناصر تكاليف التجارة؛ على الرغم من عدم تضمينها عادة في إطار تمويل

الإرهاب، إلا أن الإصلاحات المؤسسية في أنظمة النقل والتوزيع يمكن أن يكون لها تأثير كبير في خفض التكاليف وتسهيل التجارة.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بعد استعراض مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن خلالها توصلنا إلى:

تشابه الدراسة الحالية مع الدارسات السابقة في بعض الجوانب ولكنها تختلف معها في جوانب عديدة أخرى. اذ تتشابه باعتمادها على أبعاد إدارة الجمارك كدراسة "مراد زايد عوان" ودراسة "وطويل آسيا" وعلى المنهج الوصفي كجل الدراسات المذكورة. ومع دراسة "صهيب عبداوي" ودراسة "سياح عبد الله" و"سناء مطياف" و"زير مي نعيمة" في بعد التجارة الخارجية وقد استخدمت الدراسات نفس المنهج المتبع في دراستنا.

واختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الأهداف والفرضيات وفي ربط متغير إدارة الجمارك مع التجارة الخارجية بجملة من المتغيرات المختلفة التي تعتبر كأبعاد للمتغير التابع في دراستنا الحالية كاقتصاد السوق في دراسة "مراد زايد عوان" وحماية الاقتصاد الوطني في دراسة "طويل آسيا" وترقية الصادرات في دراسة "صهيب عبداوي" وفي المنهج مع هذه الأخيرة وفي أداة جمع البيانات حيث اعتمد على استمارة الاستبيان، واختلفت الدراسات السابقة مع دراستنا من حيث النتائج

واختلفت الدارسة الحالية مع الدراسات السابقة في الأهداف والفرضيات وكذلك من خلال تناولها للمتغير التابع حيث معظم الدراسات ركزت على غير التجارة الخارجية وكذلك اختلفت في المنهج كدراسة (طويل آسيا) حيث أعتمد على التحليل الإحصائي للبيانات.

خلاصة الفصل:

مما سبق تبين ان التجارة الخارجية مهمة في الحياة الاقتصادية رغم المخاطر والعراقيل التي تواجهها ويعتبر تقسيم العمل هو أساسها والذي أدى إلى الزيادة في عمليات التوزيع وبالتالي اتساع حجم السوق.

ويعتبر قطاع الجمارك في الدولة من القطاعات الهامة التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني فهو عبارة عن وسيلة بين الهيئات

الداخلية والخارجية للبلاد وكذلك هو مصدر تمويل للدولة من خلال الضرائب والرسوم هذا ما ادى الى بالدولة بالاهتمام به وقيام عده تسهيلات واصلاحات بالنسبة للاستيراد أو التصدير.

الفصل الثاني:

دراسة حالة مفتشية

الجمارك لولاية الوادي

تمهيد:

يعتبر قطاع الجمارك من القطاعات الهامة في الدولة كونه يعد أحد الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني لاسيما الدور الحيوي الذي تلعبه في مسألة الحماية مراقبة التجارة الخارجية ومكافحة الجرائم الاقتصادية والتجارة الدولية الاقتصادية في ظل عولمة الاقتصاد والتجارة الدولية الذي شهده العالم المعاصر بسبب التطور التكنولوجي الحاصل في وسائل النقل الاتصال تحرير المبادلات التجارية وتكريس مبدأ المنافسة الحرة بين الدول، سنحاول في هذا الفصل تقديم نظرة الجمارك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: إدارة الجمارك لولاية الوادي

المبحث الثاني: مساهمة إدارة الجمارك في التجارة الخارجية

المبحث الثالث: سياسة الإدارة الجمركية نحو ترقية التجارة الخارجية

المبحث الأول: إدارة الجمارك بولاية الوادي

يمتد الشريط الحدودي على مسافة 300 كلم يربطها بالجارة تونس، من شأنه أن يفتح آفاقا جديدة وواعدة في مجالات التعاون بين البلدين، لاسيما في المجالين السياحي والاقتصادي، وهو ما يتطلب وجود جهاز فعال يسهر على مراقبة ومرافقة حركية التبادلات التجارية عند الاستيراد والتصدير.

المطلب الأول: التعريف بمفتشيه أقسام الجمارك

تأسست على مستوى ولاية الوادي باعتبارها مديرية فرعية تابعة للمديرية العامة للجمارك و ذلك بعد استقلال الجزائر حيث انحصر اختصاصها الإقليمي على مستوى ولاية الوادي إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم المؤرخ في 16 مارس 1991 المتعلق بتنظيم المصالح لخارجية لإدارة لجمارك وعملها أين تم إنشاء مديريات جهوية على المستوى الوطني ، أين كانت تابعة في البداية للمديرية الجهوية للجمارك بتبسة وفقا للقرار المؤرخ في 10 جانفي 1995 المعدل للقرار المؤرخ في 30 أكتوبر 1991 الذي يحدد مواقع المديريات الجهوية، ومتفشيات الأقسام واختصاصها الاقليمي.

تحولت مفتشيه أقسام الجمارك بالوادي ضمن الاختصاص الاقليمي للمديرية الجهوية للجمارك بورقلة سنة 1998 ونظرا للنشاط الكبير الذي تقوم به مفتشيه أقسام الجمارك بالوادي، وكذا لشاسعة الاختصاص الاقليمي عبر كامل أرجاء الولاية، ومن خلال تجسيد برنامج عصرنة ادارة الجمارك في الشق المتعلق بالهياكل القاعدية، فقد حظيت بإنجاز مقر جديد للمفتشية في حي 1 نوفمبر الشط الوادي.[1]

[1] مكتب العلاقات العامة ونظام المعلومات، مفتشية أقسام الجمارك بالوادي، ماي 2021.

المطلب الثاني: مهام مفتشيه أقسام الجمارك

تكلف مفتشيه أقسام الجمارك الموضوعة تحت سلطة المدير الجهوي والمسيرة من طرف رئيس مفتشيه الأقسام بما يلي:

– ضمان التطبيق الأمثل للقانون الجمركي

– احترام القواعد والقوانين المسيرة للمستودعات الجمركية؛

– ضمان تطبيق المعايير والإجراءات الوقائية للحفاظ على التراث للدولة وسلامة السلع والأشخاص والمستخدمين داخل الخدمات والهياكل الجمركية؛

– دراسة الطعون المقدمة من طرف المتعاملين؛

– اعداد الاحصائيات وإرسالها الى المديرية الجهوية عند الحاجة؛

– ممارسة السلطة السليمة على كافة العاملين في الادارة الجمرك؛

– ضمان تطبيق المعايير والإجراءات الوقائية للحفاظ على التراث الدولة وسلامة السلع؛

– التأكد من الالتزام بالقواعد المنظمة لفتح وتشغيل المستودعات الجمارك والمستودعات المؤقتة والموانئ الجافة والمصانع المشغلة؛

– الحرص على الحفظ السليم لأرشيف أقسامها؛

– يضمن رئيس قسم التفتيش أيضًا تمثيل إدارة الجمارك للسلطات المدنية والعسكرية في منطقته؛

– وتضم مفتشية أقسام الجمارك ثلاثة (03) إلى ستة مكاتب أقسام (06) بحيث يحدد عدد مكاتب الأقسام بقرار مشترك بين وزير المالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية. ويوجد ضمن مفتشية أقسام الجمارك مكتب جمارك ومصلحة للحراسة الجمركية على الأقل[1].

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمفتشية أقسام الجمارك بولاية الوادي

تتكون مفتشية أقسام الجمارك بولاية الوادي من أربعة (04) هياكل أساسية، تتمثل في[2]:

أولا: مكاتب المفتشية

يتوزع على مستوى المفتشية أربعة مكاتب:

- مكتب العلاقات العامة ونظم المعلومات؛
- مكتب الأنظمة الجمركية؛
- مكتب المنازعات؛
- مكتب الادارة والوسائل والهياكل التابعة له (الثكنة، العتاد، الحظيرة، وكيل مساعد).

ثانيا: المكاتب الجمركية

يوجد على مستوى المفتشية اثنان من المكاتب الجمركية، موزعة على كل من دائرة الوادي والطالب العربي، حيث يضم كل مكتب قباضة للتحصيل ومفتشية رئيسية للعمليات التجارية.

[1] مكتب العلاقات العامة ونظام المعلومات، مفتشية أقسام الجمارك بالوادي، ماي 2021

[2] مكتب العلاقات العامة ونظام المعلومات، مفتشية أقسام الجمارك بالوادي، ماي 2021.

ثالثا: مركز الاشارة

يتكون هذا المركز من ثلاث محطات للاتصال، موزعة عبر إقليم الولاية وهي: محطة الوادي، محطة الطالب العربي، ومحطة اسطيل.

رابعا: المفتشية الرئيسية للفرق

يسهر على مهام هذه المفتشية ضابط للإدارة، من خلال المهام الموزعة على الفرق عبر نقاط مختلفة، حيث تضم:

- الفرقة المتنقلة؛
- فرق الأمن؛
- فرقة الجمارك بمطار قمار؛
- الفرقة المتعددة المهام باسطيل؛
- الفرقة المتعددة المهام بالطالب العربي؛
- مكتب رخص التنقل بحاسي خليفة.

والشكل الموالي يوضح لنا الهيكل التنظيمي لمفتشية أقسام الجمارك بولاية الوادي.

الشكل رقم 1: يوضح الهيكل التنظيمي لمفتشيه أقسام الجمارك بالوادي.

المصدر: مفتشية أقسام الجمارك لولاية الوادي.

المبحث الثاني: مساهمة إدارة الجمارك في التجارة الخارجية

لقد بذلت إدارة الجمارك جهود بهدف تبسيط وتسهيل جمركة البضائع وذلك في إطار إعطاء مرونة أكثر للتجارة الخارجية، وترقية الاستثمارات وتشجيعها بحيث ترقى إلى تطلعات المتعاملين.

المطلب الأول: التسهيلات الجمركية المتعلقة بالجانب الاجرائي لعملية الجمركة

باشرت إدارة الجمارك جملة من الاجراءات لتبسيط آليات الجمركة من أجل الاستجابة للمقتضيات الاقتصادية التي تواجه المؤسسات الاقتصادية والتجارية [1]، وتتمثل عملية الجمركة في مجمل الاجراءات والشكليات التي تنجز لجمركة بضاعة ما، التي تتمثل في:[2]

- احضار البضائع المستوردة او المصدرة امام الجمارك.
- الوضع لدى الجمارك و الذي يمثل ايداع البضاعة في محلات تحت الرقابة الجمركية.
- تحرير تصريح مفصل لهذه البضاعة.

هذه الاجراءات تجد اساسها القانوني في المنشور رقم 67 - 90 المؤرخ في 1999/09/10 المتعلق بإجراءات الجمركة.

ولتطوير وعصرنة هاته الاجراءات و تسريعها من اجل اضفاء مرونة في عمليات التجارة الخارجية اعتمدت ادارة الجمارك مجموعة من التسهيلات الاجراءات المبسطة، و يمكن ان نبسطها في ما يلي:

---

[1] رفاوي شهيناز، 2020. دور الجمارك الجزائرية في حماية المنتوج الوطني بين حتمية التسهيلات الجمركية وضرورة الرقابة، **مجلة الاجتهاد القضائي**، جامعة بسكرة، االمجلد 12، لعدد 02، ص 467.

[2] شليح تركية، 2019/2018، **التسهيلات الجمركية في قانون الجمارك الجزائري**، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص38.

أولا: التسهيلات المتعلقة بالإجراءات التمهيدية للجمركة

ان المبدأ العام يقول ان كل البضائع المستوردة او المعاد استيرادها او المصدرة او المعاد تصديرها تكون محل لعملية الاحضار و الوضع، فالأولي اقرتها المادة 51 من قانون الجمارك بهدف سلوك البضاعة الطريق الشرعي الاقصر المباشر قصد الوصول الى اقرب مكتب جمركي من مكان الدخول عند الحدود الجمركية، لإخضاعها للرقابة الجمركية ففي حالة النقل البحري يكون ربان السفينة هو المسؤول عن هذه العملية خلال 24 ساعة من وصول السفينة للمكتب الجمركي عن طريق بيان الحمولة، اما في حالتي النقل الجوي و البري يكون كل من قائد المركبة الجوية وناقل البضائع المسؤول على هذه العملية فور وصوله النطاق الجمركي عن طريق ورقة النقل الجوي وورقة الطريق، اما عند التصدير يكون المصرح بالبضاعة هو المسؤول عن عملية الإحضار، أما الثانية عندما تكون البضاعة في اماكن تحت الرقابة الجمركية في انتظار قيام بإجراءات جمركية.

- انشاء الموانئ الجافة.
- انشاء المخازن مساحات الايداع المؤقت(MADT)

ثانيا: التسهيلات المتعلقة بالتصريح المفصل:

تتمثل التسهيلات التي منحتها ادارة الجمارك في اطار ايداع التصريح المفصل كإجراء الزامي لكل بضاعة مستوردة او معدة للتصدير سواء كانت خاضعة للرسوم او معفاة، حيث يحدد فيه النظام الجمركي المراد اعطاءه للبضاعة و تبيين كل العناصر التي تستوجبها الرقابة الجمركية، وذلك في اجال 21 يوم من تاريخ تسجيل التصريح الموجز ، و حرصا من هذه الاخيرة على ربح الوقت و تفادي التعقيدات الادارية .قامت الجمارك بتطوير وعصرنة هذه الاجراءات من خلال ثلاث مبادئ:

- توطين الاجراءات الجمركية؛
- الليونة والتبسيط في تحرير التصريحات لدى الجمارك؛
- تكييف الاجراءات وتشخيصها وفق حالة كل مؤسسة؛[1]

ثالثا: التسهيلات المتعلقة بفحص البضائع:

من بين التسهيلات المنصوص عليها في قانون الجمارك، تلك التي تتعلق بعملية فحص البضاعة والتي من اهمها:

- الفحص الجزئي للبضائع؛
- امكانية فحص البضائع في محل؛
- الفحص على الوثائق[2].

رابعا: المسار الاخضر

يتعلق هذا المبدأ بالرفع الفوري للبضائع من طرف المتعاملين الاقتصاديين بعد ايداع التصريح المفصل دون اجراء اي مراقبة قبلية للبضائع ، غير ان هذه المراقبة لم تلغى بصفة رسمية، بل تحولت من رقابة سابقة الى رقابة لاحقة، ترتكز اساسا على المحاسبة الفعلية للمؤسسات المستفيدة من هذا الامتياز ، و ذلك بهدف عقلنة هذه الرقابة و جعلها ذات فعالية اكثر ، كل هذا في اطار تسريع اجراءات الجمارك.

خامسا :التسهيلات المتعلقة بدفع الحقوق والرسوم:

[1] شريف هناء، 2020/2019، دور **الانظمة الجمركية في تحرير التجارة الخارجية(دراسة حالة الجزائر)** مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص51.

[2] شريف هناء، 2020/2019، دور **الانظمة الجمركية في تحرير التجارة الخارجية(دراسة حالة الجزائر)** مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص52.

إن المبدأ العام يتمثل في دفع الحقوق و الرسوم قبل رفع البضائع، إلا ان قانون الجمارك نص على استثناءات لهذا المبدأ في المواد 108، 109مكرر و 110 والتي تدخل ضمن تسهيلات الاجراءات الجمركية، التي تتمثل في:

- اعتماد الحقوق؛
- اعتماد الرفع ؛
- اعتماد الرفع للإدارات العمومية؛
- المصالح الجمركية؛

سادسا: التسهيلات الممنوحة في اطار الاجراءات الجمركية المستحدثة

يتطلب تحسين الانتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني التدخل الحتمي لإدارة الجمارك، من خلال استحداث مجموعة من الاجراءات والتدابير الرامية الى تبسيط وتسهيل اجراءات الجمركة، وفي هذا الاطار قامت ادارة الجمارك بوضع مجموعة من الاجراءات الجمركية المبسطة حيز التنفيذ، استجابة للاحتياجات المتجددة للمتعاملين الاقتصاديين.

المطلب الثاني :التسهيلات الجمركية المتعلقة بالامتيازات الجبائية

ان الحقوق والرسوم الجمركية تختص بكونها حقوقا تفرض على السلع بمجرد اجتيازها حدود الاقليم الجمركي للدولة، علما انها تدمج ضمن سعر المنتوج حيث ان انتهاج السياسة الانفتاح على اقتصاد السوق وضرورة تحرير التجارة الخارجية فرض حتمية منح انظمة ذات مزايا جبائية جمركية مما يؤدي الى خسائر بالنسبة لإيرادات الخزينة العمومية، لكنها من جهة ثانية تهدف الى تطوير

قطاع اقتصادي او اجتماعي معين، ومن ثم سعت الى تقنينها، واخضاعها الى جملة من الشروط الواجب توافرها للاستفادة من هاته الامتيازات الجبائية[1].

أولا: الامتيازات الجبائية الممنوحة في اطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

لقد كرس الامر 03 - 01 المؤرخ في 20 اوت[2] 2001 الذي تتطابق معظم احكامه مع المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993 ، مبدأ المساواة في المعاملة بالنسبة للمستثمرين الوطنيين و الأجانب وأكد على العمل على استقرار النظام الجبائي، مع امكانية اسناد النزاعات للتحكيم الدولي.

وفي هذا الاطار جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، وتكريسا للمادة 06 من الامر - 01 03المذكور أنفا، بحيث كلفت بحسب المادة 21 من نفس الامر بالعمل على:

- ضمان ترقية ، تطوير و متابعة الاستثمارات؛
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في اطار الاجراءات السارية؛
- التأكد من احترام الالتزامات المكتتبة من طرف المستثمرين خلال مرحلة الاعفاء.
- تجميع استكمال اجراءات انشاء المؤسسات وتكريس المشاريع؛

ثانيا : الامتيازات الجبائية الممنوحة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

لقد جاء المرسوم الرئاسي 96-234 المؤرخ في 2 جويلية 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب، لينص في مادته الثانية على أن دعم تشغيل الشباب يهدف إلى تشجيع خلق نشاط انتاجي للسلع و

---

[1] شريف هناء، 2020/2019، دور **الانظمة الجمركية في تحرير التجارة الخارجية(دراسة حالة الجزائر) مذكرة ماستر، ص 53جامعة محمد خيضر، بسكرة،**[1]

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2001، **الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بالاستثمار المعدل والمتمم،عدد** 47، **الجزائر.**

الخدمات من طرف الشباب وأصحاب المشاريع ، وكذا كل أشكال العمل، لاسيما من خلال برامج تكوين العمل أو التوظيف على أن لا تتجاوز قيمة الاستثمار 04 مليون دج ،وحسب المادة 05 من نفس المرسوم، ويستفيد أصحاب المشاريع من امتيازات جبائية و مالية.

وقد تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بموجب المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1998 التي أوكلت لها مهام ثلاث :

- تقديم المساعدة وإعانة الشباب أصحاب المشاريع طوال مشاريعهم الاستثمارية، بالإضافة إلى تشجيع كل نشاط أو تدبير من شانه تحفيز تشغيل الشباب مع تسيير مساهمات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، حيث يتم تطبيق المعدل المخفض 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار ؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات إلى تدخل في تنفيذ الاستثمار ؛
- أما بالنسبة للحق الإضافي المؤقت، فإن هذا الحق لا يطبق إلا بالنسبة للبضائع المستوردة في إطار قرارات صدرت بعد 21 جويلية 2001 ، على أن لا يطبق هذا الحق على البضائع المستوردة في إطار قرارات صادرة قبل هذا التاريخ[1].

ثالثا: الامتيازات الجبائية الممنوحة في اطار الصناعة

ان اهم الامتيازات الممنوحة في إطار الصناعة التي شهدت مؤخر تطورا ملحوظا، خصوصا الصناعة التركيبية في تركيب السيارات، وصناعة المواد الصيدلانية، بالإضافة الى نظام اعادة التموين بإعفاء.

[1] شليح تركية، المرجع السابق، ص 65.

- امتيازات انشطة التجميع والتركيب :صدر المرسوم التنفيذي 2000 - 74 المؤرخ في 02 أفريل المحدد للنشاطات الانتاجية الموجهة للصناعات التركيبية، ونماذج التجميع، تطبيقا للمادتين 58,61 من قانون المالية لسنة 2000 الذي سعى الى تكريس المحاور الثلاثة التالية:
- ايجاد بنود فرعية لعدد من المنتجات في إطار الفصول 84,85,87,74 من التعريفة الجمركية لغرض ضمان تخصص اكبر للتعريفة.
- المعدلات الخاصة الاجزاء القابل للتعرف عليها محل زيادة لغرض ردع عمليات التجزئة، ان استفادة المؤسسات الممارسة لنشاط انتاجي من خلال نماذج موجهة للصناعات التركيبية، علما ان هذا النشاط يقيم بحسب تكوين النتائج ودرجة تفكيكها الى عناصر جزئية ومستوى الاستثمار في وسائل الانتاج ومستوى التشغيل.
- امتيازات الصناعة الصيدلانية :تستورد الجزائر ما يقارب 600 مليون دولار من الأدوية، هذا المبلغ اصبح عبئ على خزينة الدولة ما جعلها تفكر في انتاج الادوية محليا ما جعلها تفتح المجال امام الصناعة الصيدلانية، حيث ذكر في المادة 39 من قانون المالية لسنة 2001 ، بإعفاء المنتجات الكيمائية والعضوية الموجهة لصناعة الادوية من الحقوق والرسوم الجمركية، ومن ثم صدور المرسوم التنفيذي 03 - 01 المؤرخ في 16 أكتوبر 2001 ليحدد كيفيات تطبيق المادة المذكورة.
- نظام اعادة التموين بالإعفاء بحسب المادة 187 من قانون الجمارك " النظام الذي يسمح بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند الاستيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها، جودتها وخصائصها التقنية، البضائع التي اخذت من السوق الداخلية واستعملت للحصول على منتجات سبق استيرادها بشكل نهائي".

رابعا: امتيازات جبائية اخرى مرتبطة بالاستثمار

بالإضافة الى الامتيازات السابقة توجد امتيازات اخرى مقدمة بموجب نظام المنطقة الحرة : بموجب المادة 93 من قانون المالية لسنة 1993 المعدلة للمادة 01 من قانون الجمارك، وتماشيا مع متطلبات الاصلاحات المعلن عنها، صدر المرسوم التنفيذي 94-320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، والمادة 02 من قانون الجمارك، اذ تنص على امكانية انشاء مناطق حرة لا تخضع جزئيا او كليا للتشريع او التنظيم المعمول به.[1]

المطلب الثالث :التسهيلات المقدمة بواسطة الانظمة الجمركية الاقتصادية

ان السياسة الجمركية الحالية ترتكز على ترقية المحيط الاقتصادي الذي تحميه بهدف تشجيع نشاط الاستيراد للمؤسسات، وفي هذا السياق نجد سلسلة من الاجراءات والتقنيات التي تم اعتمادها والتي لها هدف مشترك هو تحرير المتعاملين الاقتصاديين من الهيمنة والعرقلة الجمركية، من بينها الانظمة الجمركية الاقتصادية التي تستجيب لطموحات المتعاملين الاقتصاديين، ولا تستفيد البضاعة من هذه الانظمة إلا بتحقيق شروط معينة تختلف حسب النظام المقصود، وتتميز هذه الانظمة بتعدد أهدافها واختلافها الى:

اولا: الانظمة الجمركية الاقتصادية المتعلقة باستعمال البضاعة

هذه الانظمة تتمثل في مايلي:

1- **نظام القبول المؤقت:** حسب المادة 174 من قانون الجمارك، هو الذي يسمح بان تقبل في الاقليم الجمركي البضائع المستوردة لغرض معين والمعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم ونميز صنفين من هذا النظام:

[1] شريف هناء، 2020/2019، دور **الانظمة الجمركية في تحرير التجارة الخارجية(دراسة حالة الجزائر) مذكرة ماستر، ص 55جامعة محمد خيضر،**

أ- القبول المؤقت مع وقف التوقيف الكلي للحق وق والرسوم :يمنح للبضاعة التي تستعمل علة حالتها دون أن تطرأ عليها تغييرات استثنائية.

ب- القبول مع التوقيف الجزئي للحقوق والرسوم :هذا النظام خاص بالبضائع الاجنبية التي لا يمكن توفيق الحقوق والرسوم الجمركية بصفة كلية والتي لا يمكن فرض كل الحقوق والرسوم عليها .وينتج عنها امتيازات تتمثل في:

- ترقية صيغ وأشكال التعاون الاقتصادي الاجنبي الجزائري ؛
- تمكين المتعامل من معرفة درجة التطور التكنولوجي للمعدات المستوردة؛
- طلب التكنولوجيا ووضع قاعدة متينة للصناعات الوطنية من خلال اكتساب خبرة تقنية وفنية كفيلة؛
- بتعبئة قدارتها التنافسية[1].

2- **نظام التصدير المؤقت:** يكتسب هذا النظام نفس الطبيعة التجارة العملية للقبول المؤقت، حيث يسمح بتصدير بضائع بصفة مؤقته لتكون محل استعمال خارج الاقليم الجمركي، وعند اعادة تصدي رها تكون معفاة من الحقوق والرسوم المفروضة على الاستيراد، وضمانا لسرعة حركة تبادل البضائع الموضوعة تحت نظامي القبول والتصدير المؤقت، فقد سارعت مجموعة من الدول الى اتفاق اجراء مبسط خاص بهاذين النظامين عن طريق دفتر ATA [2].

[1] شريف هناء، 2020/2019، دور **الانظمة الجمركية في تحرير التجارة الخارجية(دراسة حالة الجزائر) مذكرة ماستر، ص 56جامعة محمد خيضر،**

[2] ATA: دفتر التصدير المؤقت.

ثانيا: الانظمة الجمركية الاقتصادية المتعلقة بتحويل البضاعة

بالإضافة الى توجيه البضائع المختلفة نحو المبادلات التجارية الدولية لغرض التسويق او الاستعمال، ولتبسيط هذه العمليات فقد اوجد قانون الجمارك انظمة جمركية اقتصادية بالنشاط الصناعي للمتعاملين الاقتصاديين تمكنهم بفضل قواعد الخاصة من ممارسة بعض النشاطات الصناعية.

- مستودع التحويل :وهي تتضمن نظام المشروع الصناعي، نظام المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية، نظام اعادة التموين بإعفاء.

ثالثا: الانظمة الجمركية المتعلقة بحركة البضائع

يمنح قانون الجمارك المتعاملين امتيازات عديدة تسهل لهم اداء عمليات نقل البضائع مع المكاتب الجمركية القريبة من مكان ممارستهم للأنشطة الاقتصادية او التجارية بجمركتها في هذه المكاتب، ونجد في هذا الاطار الانظمة التالية:

1- نظام العبور الجمركي: يستعمل هذا النظام بالنسبة للتصدير أو الاستيراد وكذا التحويل بين المستودعات، فيما يخص آليات عمل هذا النظام، فهي على شكل التالي:

من مكتب الانطلاق: يتعين على عون الجمارك التحقق من تمام الاجراءات التالية:

- ايداع التصريح المفصل مرفقا بالوثائق اللازمة؛
- مراقبة البضاعة وتسجيل الضمان (الكفالة.)

وبعدها يقوم العون بوضع تشميع وتحديد مسار البضاعة وكذا اجال وصولها؛

- في مكتب المرور يتم مراقبة وثائق العبور والتأكد منها؛
- في مكتب الوصول التأكد من سلامة الاغلاق؛
- تصفية نظام العبور و تحويل نسخة من التصريح التصفية الى مكاتب الجمارك لانطلاق العملية؛

- رفع الكفالة التي قدمها المستفيد في مكتب الانطلاق.[1]

أما في مجال العبور الدولي فان التسهيل المعتمد بموجب دفتر TIR يمكن من تغطية عمليات العبور بما يحتويه من وثائق محددة مسبقا حسب عدد مكاتب الجمارك للعبور، ويرتكز عمل مصالح الجمارك على المراقبة العادية لحالة الترصيص مع الامضاء على الوثيقة المخصصة للمكتب بموجب الدفتر TIR ومنه يمكن القول انه يوجد صنفان اساسيان للعبور الجمركي هما[2]:

- **العبور الوطني:** وهي تخص عمليات النقل التي يفترض ان تتم داخل الاقليم الجمركي الوطني.
- **العبور الدولي:** وهو يخص عمليات نقل البضائع الاجنبية التي تتم بدون انقطاع بالمرور عبر عدة اقاليم جمركية تخص دولا موقعة على معاهدات دولية خاصة بهذا النوع العبور.

2- نظـام الحاويات: لقد شرعت الجمارك في اطار تطبيق الاتفاقية الجمركية الخاصة بالحاويات والمبرمة سنة 1972 في تنظيم عمليات القبول المؤقت، و ذلك بإدخال تسهيلات جديدة في اطار وضع حد سنة لتراكم البضائع في الموانئ.

قانون الجمارك الجزائري الذي تناول الانظمة الجمركية في الفصل السابع حيث نصت المادة 155مكرر ج.ج " تشمل الانظمة الجمركية الاقتصادية العبور المستودع الجمركي، القبول المؤقت..."

كما نص القانون الجمركي في المادة 174 من قانون الجمارك على القبول المؤقت، فعرفته كالتالي " يقصد بالقبول المؤقت النظام الجمركي الذي يسمح بان تقبل في الاقليم الجمركي البضائع

[1] شريف هناء، 2020/2019، دور **الانظمة الجمركية في تحرير التجارة الخارجية(دراسة حالة الجزائر) مذكرة ماستر، ص 57جامعة محمد خيضر،**

[2] TIR: دفتر النقل الدولي.

المستوردة لغرض معين والمعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة وفق الحقوق والرسم ودون تطبيق محظورات الطابع الاقتصادي ".

إن نظام الحاويات يشكل وسيلة نقل رئيسية في التجارة الخارجية، وهذا يعود لصالح الاقتصاد الوطني، والحاويات كغيرها من الانظمة شهدت تغييرات كبيرة في طريقة عملها، حيث اصبحت اكثر مرونة، وتطورت لتصبح نظام تخزين ونقل واستعمال في آن واحد.[1]

رابعا: الانظمة الجمركية المتعلقة بتخزين البضاعة (نظام المستودع الجمركي)

- مستودع جمركي عمومي؛
- مستودع جمركي خاص.

[1] شريف هناء، 2020/2019، دور **الانظمة الجمركية في تحرير التجارة الخارجية(دراسة حالة الجزائر) مذكرة ماستر، ص 58جامعة محمد خيضر،**

المبحث الثالث: سياسة الادارة الجمركية نحو ترقية التجارة الخارجية

في إطار العمل على ترقية التجارة الخارجية، قامت المديرية العامة للجمارك الجزائرية بجملة من الإجراءات التسهيلية، التي تساعد المتعاملين على زيادة صادراتهم، من خلال القضاء على كل الإجراءات البيروقراطية التي يمكن أن تحول دون تواجد المنتوج الجزائري في الأسواق الدولية، فلقد اتخذت الإدارة الجمركية مجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل ترقية التجارة الخارجية.

المطلب الأول: اجراءات الادارة الجمركية في تشجيع التجارة الخارجية

أولا: التدابير الميدانية لترقية التسهيلات التجارية لعمليات التصدير[1]

قامت الإدارة العليا للجمارك الجزائرية بتتي جملة من الإجراءات الموجهة خصيصا إلى المتعاملين الاقتصادين الذي يرغبون في عمليات التصدير، خاصة وأن المنتوج الزراعي سجل في السنوات الماضية وفرة (تمور مجموعة من الخضروات... الخ) والتي عليها طلب في السوق العالمي، نظرا لخصوصية هذه المنتجات بسرعة التلف، كان الزاما وضع تدابير تسهيلية فيما يخص تسوية ملفاتها وسرعة في الإجراءات الجمركية، ومن بين هذه التدابير المتخذة نذكر:

1- منح الرواق الأخضر للصادرات من الفواكه والخضر والبضائع الأخرى سريعة التلف:

يستفيد هذا النوع من السلع من المرور بالرواق الأخضر، سواء كان صاحب السلعة متعامل اقتصادي معتمد أم لا، وفيما يخص طريقة الفحص المطبقة على هذا النوع من

[1] عبد القادر حليس , تطوير اداة القطاع الجمركي و اثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري , اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة مالية, جامعة فرحات عباس –سطيف 1 ,الجزائر2017 ,ص 311

السلع تكون ذو أولوية بحيث تصفى التصريحات الخاصة بها ويسلم سند التصدير في نفس اليوم.

2- الترخيص تصدير هذه المنتجات المصنوعة محليا غير المستفيدة من أي دعم:

يتم تصدير هذه المنتجات التي لم تستفيد من دعم قبل بصفة اعتيادية، وهي غير معنية بالتدابير المنتجات المشتقة من المواد الأولية المدعمة.

3- الترخيص بتصدير المنتجات الغذائية التي تكون مادتها الأولية مدعمة بشرط دفع الفارق:

يجب التوضيح بأن كيفيات حساب تعويض الفارق في السعر للمواد الأولية المدعمة، وكذا قائمة هذه المواد، يتم تحديدها من طرف وزارة المالية، وزارة التجارة ووزارة الفلاحة.

4- تخفيف عمليات الفحص للبضائع الأخرى:

تستفيد الصادرات من البضائع الأخرى عدا الخضر والفواكه وغيرها من البضائع سريعة التلف، من منظومة مخففة فيما يتعلق بالفحص وتقوم على العناصر التالية:

أ- تحديد أجل اقصى لفحص البضائع: ينبغي ألا يتجاوز الفحص المادي للبضائع الأخرى الموجهة للتصدير، إذا اقتضت الظروف ذلك أجل 48 ساعة إبتداء من تاريخ تسجيل التصدير.

ب- الأداء المنسق للرقابة: إن السرعة التي تعالج بها عمليات التصدير، تتطلب وضع نظام منسق للرقابة، ينبغي تطبيق هذا التدبير المنصوص عليه في المعيار 3.35 من إتفاقية كيوتو المعدلة.

5- إعادة تنظيم الفحص بالكاشف الضوئي عند الارسال الى الخارج:

تعفى الصادرات من الفواكه والخضر والبضائع الأخرى سريعة التلف من الفحص بالكاشف الضوئي عند إرسالها الى الخارج، وتتكفل الجهات المعنية بتأطير الفحص بالكاشف الضوئي والذي يتم القيام به لظرورات أمنية، لا سيما في المطارات. كذلك لا تخضع عمليات تصدير البضائع الأخرى التي يقوم بها المتعاملون غير المستفدين من نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد، للفحص بالكاشف الضوئي طالما أن الأختام الجمركية الموضوعة سليمة وأنه لا يوجد شك قوي في حصول غش في هذه العملية.

6- وضع هيئة ومساحات مخصصة للتصدير:

يجب الطلب من مستغلي الموانئ الجافة أن يخصصوا مساحات لعمليات التصدير، ومن ثمة يبقى على أعوان الإدارة الجمركية سوى الإلتزام القانوني المنصوص عليه في المادة 66 من قانون الجمارك الجزائري والتي تنص على أن البضائع التي لا يكون موضوع تصريح مفصل، يمكن تفريغها في الموانئ الجافة فور وصولها إلى مكتب الجمارك.

7- تطبيق نظام الإعلام والتسيير الالي للجمارك (S.I.G.A.D):[1]

هو عبارة عن نظام الي يتم من خلاله معالجة ملف الجمركة بغرض تسريع العملية واضفاء طابع الشفافية في المعاملات والتوجه نحو عمليات الجمركة عن بعد دون عبء التنقل إلى الإدارة الجمركية تم إطلاقه سنة 1995، ومن أجل ترقية الخدمة الجمركية تعمل الإدارة الجمركية الجزائرية في كل مرة على زيادة توسيع وربط هذا النظام بكل الإدارات الجمركية

[1] Système d'information de gestion automatisée des douanes

-التطور الوظيفي لنظام رقمنة الجمارك الجزائرية:[1] مر نظام (s.i.g.a.d) بمجموعة من المحطات وادخلت عليه جملة من التحسينات يمكن ان نوضحها في جدول التالي:

الجدول رقم 1: يوضح التطور الوظيفي للرقمنة نظام الجمارك في الجزائر.

التاريخ	نوع التعديل أو الإضافة
أكتوبر 1995	اطلاق النسخة الاولى من النظام
أكتوبر 1996	الجمركة عن بعد
جوان 1997	نظام معلومات لإحصائيات
جانفي 1999	الانظمة الاقتصادية الجمركية
نوفمبر 1999	المنازعات الجمركية
فيفري 2000	الرواق الاخضر
سبتمبر 2004	تسيير المخاطر
سبتمبر 2007	اتفاق الشراكة الجزائري الاوربي
أفريل 2008	قضية القيمة
جوان 2008	التسيير الالي لسند العبور الجمركي للمركبات
جويلية 2013	دمج نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد نظام المعلومات لمؤشرات النجاعة، التصريح المبسط 8 ايام
اكتوبر 2014	الاتفاق التفضيلي مع تونس ,تسيير الموارد البشرية ،نظام تبادل المعلومات بين الجمارك و البنك
2015	مصطلحات –عقود– التجارة الدولية
2016	حوسبة الايرادات

– أهداف نظام الإعلام و التسيير الآلي للجمارك– SIGAD – :[1]

[1] المدرية العامة للجمارك

1. تسريع المعالجة الجمركية للملفات عن طريق تبسيط واختصار الإجراءات الجمركية؛

2.ترشيد عمليات الرقابة؛

3. زيادة مستوى الشفافية في المعاملات التجارية؛

4.التطبيق الدقيق للقوانين الجمركية؛

5.الدقة في الإحصائيات التجارية المقدمة.

- مزايا الخدمة الجمركية الإلكترونية[2]:

يتيح التوجه نحو الجمارك الإلكترونية جملة من الإيجابيات نذكر منها:

1- سداد جميع المستحقات الحكومية من مكان العمل دون الحاجة للتوجه لفرع البنك؛

2-إمكانية خدمة السداد طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة؛

3- إمكانية الاستعلام عن الرسوم الجمركية. ودفع الضرائب المستحقة وتأكيد العمليات إلكترونيا؛

4- توفير الأمن في وسائل السداد باستخدام تكنولوجيا تشفير عالية الكفاءة لضمان سرية عملية الدفع والتأكد من أن العملية تمت فقط عن طريق الشخص المفوض من قبل الشركة (العميل) ولمدفوعات تخص الشركة فقط؛

5- إمكانية متابعة عمليات الدفع واستنساخ التقارير.

---

[1] عبد القادر حليس الجمارك الرقمية ص 610-611

[2] عبد القادر حليس الجمارك الرقمية ص610

المطلب الثاني: حصيلة التصدير بولاية الوادي من 2017 الى 2022

الجدول رقم 2: حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2017.

المصـــدر	المنتـوج	الوجـــهـــة	الكميـة (كلغ)	القيـــمـة	
				الأورو (€)	الدولار ($)
01	تمور وعسل التمور وخل التمور	الهند، روسيا، دبي, سوريا	852343 كلغ	/	$ 475218
		كوت ديفوار, موريتانيا, اليونان	364786.08 كلغ	601522.18 €	/
02	عينات خضر	معرض دبي	80كلغ	/	$ 80
	تمور	لندن	54000 كلغ	€136100	/
03	تمور	دبي, البحرين	51464 كلغ	/	$ 13483.7
	عينات تمور	معرض ايطاليا	41 كلغ	€ 114.5	/
04	تمور	المغرب	58000 كلغ	€103000	/
05	مزيل روائح جسدية	السودان	68.88 كلغ	/	$ 167.04
المجموع			1380714.08 كلغ	840736.68 €	1004828.89 $

المصدر: من وثائق غرفة التجارة بولاية الوادي.

الجدول رقم 3: حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2018.

المصـــدر	المنتـوج	الوجـــهـــة	الكميـة (كلغ)	القيـــمـة	
				الأورو (€)	الدولار ($)
01	تمور	روسيان, دبي, الهند, ماليزيا, الو.م.أ, الصومال, أندوسيا, قطر	1176342 كلغ	/	$1400596.5
	مطحون نوى الزيتون	كوت ديفوار، ألمانيا, المغرب	264576.4 كلغ	€447222.42	/
02	فاصوليا, تمور, بطاطس	قطر	8420كلغ	/	$7792
	تمور	قطر, دبي	11900كلغ	/	$ 15050
		فرنسا	1001كلغ	€ 1601.5	/
03	عينات تمور	دبي	42 كلغ	/	$ 60
	تمور	بريطانيا	3024 كلغ	€4233.6	/
04	تمور	المغرب	10000 كلغ	€20000	/
05	عطور	ليبيا	1096.1كلغ	/	$10148.04
		السينغال	7251 كلغ	314438.56 €	/

06	بقايا كرتون	تونس	100000كلغ	/	12500 $
07	عينة ملح صناعي	تونس	04كلغ	/	/
08	تمور	المغرب	12000كلغ	24000€	/
09	تمور	دبي	2000كلغ	/	4000 $
10	تمور	دبي	3000كلغ	/	5400 $
11	مزيل روائح جسدية	تونس	3600كلغ	/	12960 $
12	تمور	فرنسا	1765كلغ	4427.5 €	/
13	تمور	موريتانيا	17857كلغ	32963€	/
14	بقايا الكرتون	بنغلادش	250500 كلغ	/	195339$
15	تمور	موريتانيا	7000كلغ	4200€	/
	بصل	موريتانيا	14000 كلغ	4200 €	/
16	تمور	فرنسا	2700كلغ	5200$	./
المجموع			1902269.5 كلغ	579686.58 €	1504845.54 $

المصدر: من وثائق غرفة التجارة بولاية الوادي.

الجدول رقم 4: حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2019.

المصـــدر	المنتـوج	الوجـــهـــة	الكميـة (كلغ)	القيـــمـة	
				الأورو (€)	الدولار ($)
01	تمور	بنغلاديش، الهند، روسيا، أندونيسيا	400900 كلغ	/	$ 475218
	تمور	كوت ديفوار، بريطانيا، الهند، اسبانيا	158731.3 كلغ	281240.2 €	/
02	بطاطا	ليبيا	229700 كلغ	€ 28712.5	/
		ليبيا	100000 كلغ	/	$ 9875
	بصل	ليبيا	75000 كلغ	€ 6750	
		ليبيا	125000 كلغ	/	$ 13125
03	بطاطا	اسبانيا	60896 كلغ	16026.52 €	/
	بصل	اسبانيا	5400 كلغ	€ 1080	/
	ثوم	اسبانيا	496 كلغ	€ 198.4	/
04	ملح خام	النيجر	420000	€ 8400	/
05	بطاطا	فرنسا	69500 كلغ	€ 21540	/
	بصل	فرنسا	1000 كلغ	€ 300	/
	تمور	دبي	4500	/	$ 9000
06	بطاطا	فرنسا	20000 كلغ	€ 4000	/
07	بصل	ليبيا	50000 كلغ	€ 5500	/

08	بصل	ليبيا	20000 كلغ	€ 6000	/
09	بطاطا	فرنسا	49920 كلغ	€ 17376	/
10	تمور	الو.م.أ	18862.2 كلغ	/	20748.42 $
		اليونان، اسبانيا	38720 كلغ	€ 34720	/
11	بطاطا	اسبانيا	22080 كلغ	€ 5961.6	/
12	ثوم	بوركينافاسو	26500 كلغ	/	$ 4505
13	بطاطا	اسبانيا	25000 كلغ	€ 10000	/
14	بطاطا	ليبيا	401600 كلغ	/	$ 67752
	بصل	ليبيا	400000 كلغ	/	$ 92000
15	بطاطا	فرنسا	23000 كلغ	€ 6900	/
16	بطاطا	ليبيا	25000 كلغ	/	$ 9533.75
17	تمور	النيجر	2876 كلغ	€ 4601.6	/
18	تمور	فرنسا	2277 كلغ	€ 7969.5	/
19	عينات روائح	معرض السودان	41.04 كلغ	/	$ 77.76
20	تمور	فرنسا	2996 كلغ	€ 4494	/

المصدر: من وثائق غرفة التجارة بولاية الوادي.

الجدول رقم 5: حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2020.

المصدر	المنتوج	الوجهة	الكمية (كلغ)	القيمة	
				الأورو (€)	الدولار ($)
01	تمور	بنغلاديش، الهند، أندونيسيا	207000 كلغ	/	$ 204060
		اسبانيا	37440 كلغ	€ 74880	///
02	بطاطا	اسبانيا	54000 كلغ	€ 21600	///
03	بطاطا	اسبانيا	156000 كلغ	€ 54600	///
04	بطاطا	اسبانيا	121000 كلغ	€ 38710	///
05	تمور	فرنسا	3672 كلغ	€ 4406.4	///
06	تمور	فرنسا	3812 كلغ	€ 6914.4	///
07	عينة من العاقر قرحة	باكستان	50 كلغ	///	$ 25

المصدر: من وثائق غرفة التجارة بولاية الوادي.

الجدول رقم 6: حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2021.

المصـــدر	المنتـوج	الوجـــهـــة	الكميـة (كلغ)	القيـــمـة	
				الأورو (€)	الدولار ($)
01	العاقر قرحة	باكستان	4990كلغ	/	**3428.8**
02	بطاطا	النيجر	12000 كلغ	2640	/
03	بطاطا	إسبانيا	24000 كلغ	5280	/
	تمور	إسبانيا	43780 كلغ	45938	/
04	تمور	موريتانيا	80000 كلغ	32000	/
05	تمور	موريتانيا	10000 كلغ	12000	/
06	تمور	موريتانيا	299500 كلغ	**12255**	/
	زيت الصوجا (5 لتر)	موريتانيا	50000 كلغ	**58500**	/
07	تمور	موريتانيا/ فرنسا	92524.4 كلغ	**50333.4**	/
08	تمور	موريتانيا	14000 كلغ	**5600**	/
09	تمور	موريتانيا	17002 كلغ	/	8501
10	Pastèque	فرنسا	19200 كلغ	**9600**	
	Melon jaune		2400 كلغ	**1320**	/
	Melon cantaloup		2016 كلغ	**1108.8**	
11	زيت المائدة	موريتانيا	182572.8 كلغ	**228125**	/
	تمور	موريتانيا	25000 كلغ	**10000**	/
12	عود قرحة	باكستان	6480 كلغ	/	68400
13	بطاطا	موريتانيا	8000 كلغ	**1200**	/
14	تمور	موريتانيا	4600 كلغ		
15	تمور	ماليزيا	21000 كلغ	/	34900

المصدر: من وثائق غرفة التجارة بولاية الوادي.

الجدول رقم 7: حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2022 موقفة في 2022/11/27.

المصـدر	المنتـوج	الوجـهـة	الكميـة (كلغ)	القيـمـة	
				الأورو (€)	الدولار ($)
01	تمور	موريتانيا	48000 كلغ	14400	/////
	بسكويت		142850 كلغ	36450	
	حلويات		4000 كلغ	800	
	عصير جوي 125 ملل		244380 كلغ	41795	
	عصير جوي 200 ملل		6600	1200	
	عصير فريزي		5550	1050	
	أنابيب بلاستيك 110		2400 كلغ	1650	
	أنابيب بلاستيك 80		1800 كلغ	1200	
	أنابيب بلاستيك 63		900 كلغ	900	
	أنابيب بلاستيك 32		600 كلغ	600	
02	تمور	السينيغال	52176	43846.2	/////
03	تمور	موريتانيا	78000	18700	/////
			47000	/////	101400
04	تمور	السينيغال	15000 كلغ	3750	/////
		موريتانيا	كلغ7920	2376	/////

05	تمور	موريتانيا	504400 كلغ	246341	/////
06	جزر	موريتانيا	13020 كلغ	3960	/////
	طماطم		36000 كلغ	10300	
07	تمور	فرنسا	15144 كلغ	19687.2	/////
08	تمور	موريتانيا	45400 كلغ	15890	/////
09	ملح صناعي	النيجر	4000000 كلغ	84800	/////
10	العاقر قرحة	باكستان	2973 كلغ	/////	17304
11	مايونيز	موريتانيا	3350 كلغ	804	/////
	حلوة حلقوم		450 كلغ	135	
	بسكويت 48		5460 كلغ	1470	
	بسكويت PB		1050 كلغ	450	
	عصير بيفا		19656 كلغ	2184	
	لفات تغليف غذائي		375 كلغ	150	
12	كأس كرطون (4.5 OZ)	تونس	2240 كلغ	/////	1264
	مادة أولية كأس كرطون (3 OZ) jaquette		1650 كلغ	/////	600

	مادة أولية كأس كرطون (3 OZ) font		350 كلغ	/////	
	مادة أولية كأس كرطون (7 OZ) jaquette		2100	/////	750
	مادة أولية كأس كرطون (7 OZ) font		400	/////	
13	تمور	موريتانيا	40001 كلغ	/////	10800.27
			20000 كلغ	5400	/////
	عصير 125 ملل		كلغ 17640	3920	/////
	قاطو		كلغ 600	600	/////
	دهن (صناعي)		كلغ 1800	1300	/////
14	نفايات الكرطون	بنغلاديش	100000 كلغ	/////	6500.00
15	مسحوق الحرائق	تونس	كلغ10000	6500	/////
16	عصير 125 ملل	موريتانيا	119120.4 كلغ	17017.2	/////
	عصير 200 ملل		26460	4284	/////
	مشروب غازي 1 ل		2000	300	/////
	مشروب غازي 33 سل		كلغ2132	288.60	/////

	مشروب غازي 24 سل		1800 كلغ	324	/////
	حلقوم		664 كلغ	116.20	/////
	بسكويت		8752 كلغ	2542	/////
	قاطو petit peur		11262كلغ	2420	/////
	Dalle de sol 45-45		295928 كلغ	35924.48	/////
	Dalle de sol 33-33		334780 كلغ	47188.88	/////
	فوتاي		169	208	/////
	سندال		500	750	/////
	فايونس		41230	2827.20	/////
	الطعم المهروس		35000	1680	/////
	ورق تغليف غذائي		1671	334.2	/////
	سرافت ورقية		575	230	/////
17	نسيج غير منسوج	تونس	3200	8480	/////
18	(joy) عصير 125 ملل	موريتانيا	69260.4	19099,08	/////
	(daily) عصير 200 ملل		2040	546	/////
	(daily) عصير 1 لتر		34450	4823	/////
	(FAWARA) عصير 1 لتر		1560	218,4	/////

	1kg ملح غذائي		1560	33	/////
	(Bichoco)قاطو		2970	1210	/////
	حفاظات أطفال		795,5	565,75	/////
	سرافت		1920	1545	/////
	مكنسة		82	38	/////
	فرطـوار		32	30	/////
	عصا مكنسة		80	22	/////
	Jetableأصحان		32	12,5	/////
	علب بيتزا		70	33,6	/////
	(piroz) مناديل		222	103,2	/////
	(lorage) معطر جو		875	671,25	/////
	(tacha) صابون		185	29	/////
	كيس قمامة		44	21,8	/////
	كيس غذائي		50	43,6	/////
19	تمور	كازاخستان	44000	/////	26400
		جورجيا	22000	/////	17600

المصدر: من وثائق غرفة التجارة بولاية الوادي.

الشكل رقم 2: مخطط الاعمدة لحصيلة التصدير من 2017 الى 2022 بالوادي.

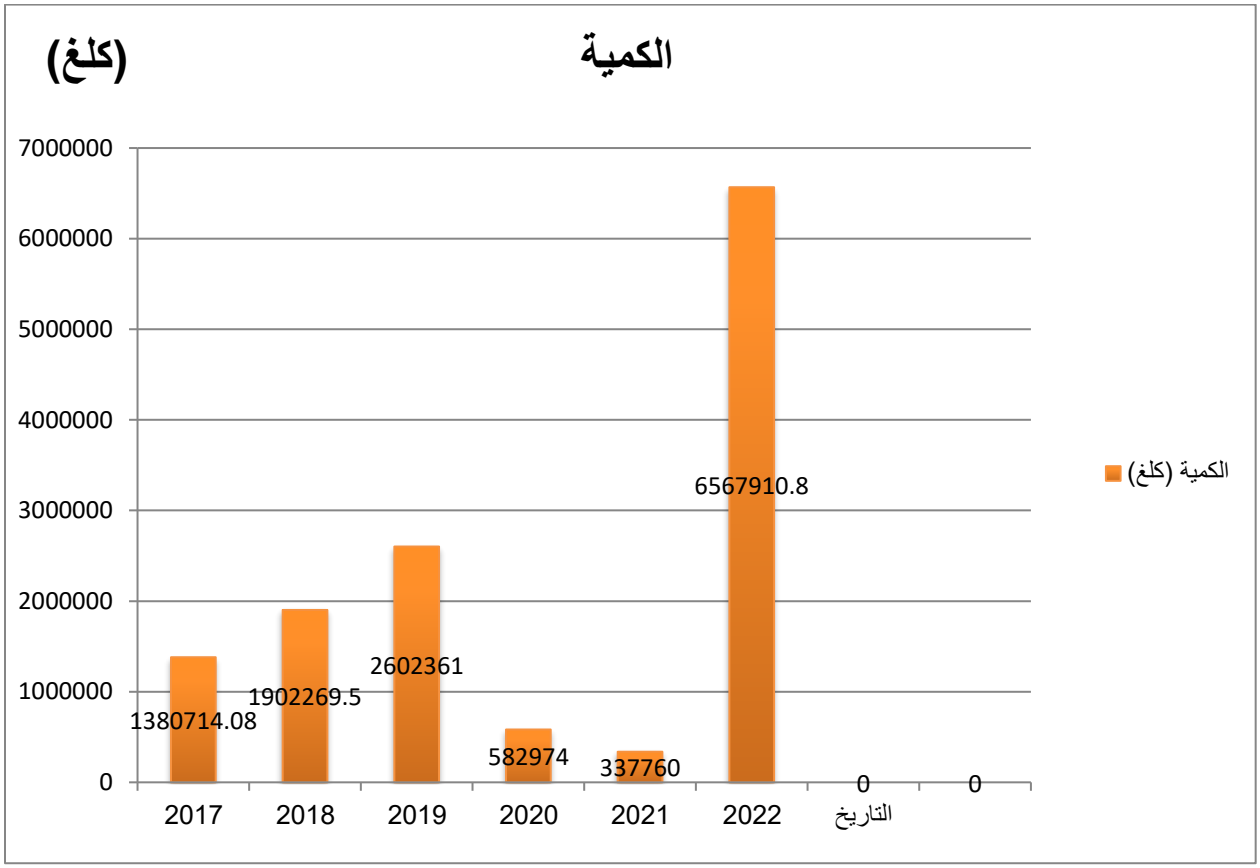

المصدر: من وثائق غرفة التجارة بولاية الوادي.

من خلال قراءة البيانات الجداول من 2017 الى 2019 نلاحظ ان هناك تزايد ملحوظ في الكمية المصدرة وعدد المصدرين ونوعية المنتوج فمثلا في سنة 2017 كانت الكمية المصدرة حوالي 1380000 كلغ وكان تركيزها على التمور وعدد المصدريين محدود بينما في 2019 وصل الكمية المصدرة الى اكثر من 2600000 كلغ سنويا مع تنوع المنتوج (تمور والخضر) وازداد عدد المصدرين الى حوالي 20 مصدر وهذا كله راجع الى الاصلاحات وتسهيلات والاعفاءات الجمركية المتخذة من الطرف الجمارك.

بينما نرى في سنتين 2020و 2021 نقص حاد جدا في تصدير حيث لا يكاد يصل الى 590000 كلغ سنويا وهذا طبعا راجع الى جائحة كورنا حيث نجم عنها غلق الحدود وغلق المطارات وزيادة مصاريف النقل مما نجم عنها ركود اقتصادي عالمي ملحوظ.

وفي السنة 2022 اي بعد جائحة كورنا نلاحظ ان هناك تزايد كبير في الكمية المصدرة بالنسبة للسنوات السابق ومخطط الاعمدة يوضح ذلك والمقدرة اكثر من 6560000 كلغ سنويا ووصول عدد المصدرين الى 19 مصدر كما نلاحظ ايضا تنوع المنتوج المصدر الذي كان سابقا مركز على المنتوجات الزراعية بصفه عامة والتمور بصفه خاصة، وتعتبر هذه الحصيلة ايجابية عن التوجه الجديد للولاية الواد الهادف الى تحقيق تنوع حقيقي لاقتصاد الولاية وتحرر تدريجي من تركيز على الزراعة فقط , كما تترجم مجهودات سلطات العمومية خاصة الجمارك وذلك للتوجه نحو نظام الرقمنة -s.i.g.a.d - تذليل الصعوبات التي تعترض المصدرين في ذلك من خلال عصرنة الجمارك (التسهيلات وتخفيضات والاعفاءات الجمركية).

خلاصة الفصل:

انتهجت الجزائر سياسة الانفتاح الاقتصادي و سياسة اقتصاد السوق و قامت بعدة اصلاحات و تسهيلات جمركية حيث تمحورت جل هذه الإصلاحات حول الأدوات الضريبة والقيود التعريفية والتشريعات الجمركية والانظمة المعلوماتية وتعميم الشبكة الجمركية عن بعد من خلال نظام التسيير الآلي للمخاطر وتحقيق المراقبة الجمركية والسرعة في إجراء المعاملات والتأكد على أهمية استعمال الأنظمة الاقتصادية الجمركية واستحداث المتعامل الاقتصادي للمعتمد في إطار عصرته الإدارة الجمركية والتكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية في إطار اقتصاد قائم على المبادلات التجارية.

الخاتمة

الخاتمة

استهدفت هذه الدراسة أحد اهم المواضيع الهامة والمتعلقة بعصرنة الجمارك كتوجه نحو ترقية تجارة الخارجية في الجزائر والذي أصبح ضرورة ملحة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة. وذلك لما يشكله القطاع الجمركي من وزن ثقيل ضمن ادارة سلسلة الامداد الدولي كونها تشكل حلقة مهمة من حلقات النظام التجاري الدولي متعدد الاطراف في عصر العولمة.

ولقد اتضح لنا أن ترقية التجارة الخارجية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، يتوقف على مدى نجاعة السياسة الجمركية للدولة في مواكبة التطورات الحاصلة في مجال الأعمال والمبادلات التجارية العالمية، حيث يعتبر قطاع الجمارك بوابة التجارة الخارجية بالنظر للدور الفعال الذي يقوم به، وذلك من خلال المهام المتعددة لهذا الجهاز باعتباره الركيزة الرئيسية للاقتصاد الوطني.

حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للإدارة الجمارك والتجارة الخارجية، حيث تطرقنا إلى لمحة عامة عن الجمارك الجزائرية من خلال نشأتها ومهامها، بالإضافة إلى الوسائل الأساسية لممارسة صلاحياتها وعلاقتها بالنظام الاقتصادي والتجارة الخارجية.

أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى دراسة تطبيقية على مستوى مفتشية أقسام الجمارك بالوادي، حيث وضحنا اهمية دور الجمارك في التجارة الخارجية، من خلال التسهيلات الجمركية الممنوحة للمستوردين والمصدرين بواسطة الأنظمة الجمركية المختلفة، وكذا عن طريق الامتيازات الجبائية في إطار البرامج المختلفة.

كما تطرقنا ايضا الى نظام s.i.g.a.d. وبينا اهدافه ومزاياه وكما قمنا بجمع بعض احائيات الاصدار للولاية وادي من 2017الى 2022 وقمنا بتحليلها

ففي إطار السياسة المنتهجة للدولة الجزائرية والمتمثلة في البحث عن بدائل لتنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، شهد قطاع الجمارك خلال السنوات الخيرة اصلاحات جذرية بهدف عصرنة هذا القطاع بما يتماشى مع التوجهات العالمية، حيث تمحورت هذه الاصلاحات حول الأدوات الضريبة والقيود التعريفية والتشريعات الجمركية وتعميم الشبكة الجمركية عن بعد خلال نظام التسيير الآلي للمخاطر وتحقيق المراقبة الجمركية والسرعة في إجراء المعاملات والتأكيد على أهمية استعمال الأنظمة الاقتصادية الجمركية واستحداث المتعامل الاقتصادي المعتمد في إطار عصرنه الإدارة الجمركية والتكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية في إطار اقتصاد قائم على المبادلات التجارية.

ومن خلال هذه الدراسة فلقد توصلنا الى جملة من النتائج أهمها:

أولا: النتائج المتعلقة بالجانب النظري

1- ظهور معادلة جديدة في العمل الجمركي وهي محالة ايجاد التوفيق بين الرقابة الجمركية الفعالة والتسهيل التجاري.

2- الاعتماد على تقنية ادارة المخاطر الجمركية كآلية جديدة في العمل الجمركي.

3- يعتبر استعمال التقنيات الحديثة في ميدان الاجراءات الجمركية والرقابة الجمركية امر في غاية الاهمية لضمان السرعة في الافراج عن الشحنات السلعية.

4-يعد مفهوم تسهيل التجارة متضمن في الكثير من النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية.

ثانيا النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي:

1- هناك ارادة حقيقية وتحول استراتيجي واضح في عمل الادارة الجمركية الجزائرية من خلال بناء برنامج عصرنة الادارة الجمركية وماحققه من حصيلة مقبولة.

2- الاهتمام الكبير بالإطار التشريعي وتطويره وتبسيط القوانين والتسهيلات الجمركية من طرف ادارة الجمارك.

3- تطوير الاداء القطاع الجمركي.

4- تسعى الإدارة الجمركية الجزائرية جاهدة نحو ترقية البنية التحتية التكنولوجية بعرض التوجه نحو الجمارك الرقمية.

5- تسريع وتطوير الخدمة الجمركية.

6- تعمل الادارة الجمركية الى زيادة وترقية مستوى الاتصال، بهدف زيادة بناء جسور التواصل بين الادارة الجمركية مع محيطها لشرح توجهاتها والانصات الى انشغالات المتعاملين وهذا من خلال العمل الجواري الذي تقوم به الادارات الجمركية.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

بناءً على النتائج التي توصلت اليها الدراسة، نحاول تقديم جملة من الاقتراحات يمكن العمل بها والاستفادة منها على مستوى الجمركي، وهذا من اجل تطوير أدائه حتى يكون أداة فعالة في الاقتصاد ويساهم في زيادة التدفق التجاري ومن بين هذه الاقتراحات نذكر ما يلي:

1- العمل على زيادة جودة الخدمات المقدمة من طرف الادارة الجمركية من خلال خفض الوقت اللازم لعملية الجمركة.

2- التكيف مع كل المستجدات العالمية وضرورة زيادة واستمرار تطوير الإطار القانوني الجمركي.

3- تسهيل تبادل المعلومات والبيانات وكل الوثائق الكترونيا.

4-زيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ادارة الجمارك.

5-العمل على ترقية الجانب الاجتماعي والاقتصادي للعون الجمركي ليزيد من ولائه الوظيفي ويزيد من انتاجيته.

رابعا افاق الدراسة:

من خلال موضوع عصرنة الجمارك كتوجه نحو ترقية تجارة الخارجية في الجزائر يمكن أن نطرح على سبيل المثال بعض الاشكاليات التي نراها جديرة بالاهتمام كي تكون أبحاث مستقبلية ونذكر منها:

1- أثر تسهيل التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري.

2- تنمية الوارد البشرية في الادارة الجمركية أساس لتطوير الاداء الجمركي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

*** المراجع باللغة العربية:**

1. خالد عليان سليمان، علي أحمد الشاقية، إدارة التخليص الجمركي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2009.
2. المادة 28 ونص المادة 29 من قانون الجمارك.
3. القانون 98-10 المؤرخ في 26 ربيع الثاني 1419 الموافق لـ 19 أوت 1998، الصادر بـ (ج.ر) المؤرخة في 01 جمادى الأول 1419 الموافق لـ 23 أوت 1998، العدد 61 المتعلق بقانون الجمارك.
4. رواني نادية، الاعتماد على حقوق الملكية الفردية، التقليد والقرصنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2003.
5. موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة التهريب في الجزائر، درا الحديث للكتاب للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.
6. بوعون يحياوي نصيرة، الضرائب الوطنية والدولية، دار النشر Page Bleues، الجزائر، 2010.
7. مقنعي فتيحة حرم ملوح، تحسين الأداء الجمركي في ظل نظام التجارة العالمية، نوميديا للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 2009.
8. مولود ديدان، قانون الجمارك، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2012.
9. أحسن بوسقيعة، قانون الجمارك برتي للنشر، الجزائر، 2013.
10. محمد سعد الرحاحلة وإيناس الخالدي، مخل لدراسة علم الجمارك، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
11. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.

12. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2005.
13. عادل أحمد حشيش: أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
14. عيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الدولي الجزء، الأول، (بدون دار النشر وبلد النشر)، اكتوبر 1999.
15. طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الاردن 2004.
16. سهير محمد السيد حسن ومحمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، الناشر مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2005.
17. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003.
18. سامية قلياشي، الانتقال من qattالى omc وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999-2000.
19. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، طبعة الرابعة، دار النهضة العربية، 1990.
20. عادل احمد حشيش ومجدي محمود شهاب أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الاسكندرية، 2000.
21. مكتب العلاقات العامة ونظام المعلومات، مفتشية أقسام الجمارك بالوادي، ماي 2021.

22. رفاوي شهيناز، 2020. دور الجمارك الجزائرية في حماية المنتوج الوطني بين حتمية التسهيلات الجمركية وضرورة الرقابة، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، االمجلد 12، لعدد 02.

23. شليح تركية، 2019/2018، التسهيلات الجمركية في قانون الجمارك الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

24. شريف هناء، دور الانظمة الجمركية في تحرير التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020.

25. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2001، الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بالاستثمار المعدل والمتمم،عدد 47، الجزائر.

26. عبد القادر حليس، تطوير اداة القطاع الجمركي واثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة مالية، جامعة فرحات عباس –سطيف 1 ,الجزائر2017.

*** المراجع باللغة الأجنبية:**

27.LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d’auteur, 2005.